

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۳۳۳

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب:
مؤلف:
جلد:
تاریخ:
موضوع:
شماره ثبت کتاب: ۴۰۰۰۰
شماره قفسه: ۳۳۳

بازرسی شد
۲۷ - ۶

۳۳۳

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب:
مؤلف:
جلد:
تاریخ:
موضوع:
شماره ثبت کتاب: ۴۰۰۰۰
شماره قفسه: ۳۳۳

بازرسی شد
۲۷ - ۶

۳۳۳

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۳۳۳

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰



۳۳۳

یازوسی شد
۶-۳۷

۱
۱
۸
۸
۳
۵
۶
۸
۷
۶
۱
۱۱
۸۱
۳۱
۳۱
۳۱
۵۱
۶۱
۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	نویسندگان
موضوع	موضوع
جلد (۴۲۲)	از کتب (خط)
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب	۴۲۲
۱۴۱۷	

خطی اهدائی	کتابخانه
مجلس شورای اسلامی	
۳۳۳	

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم و بسم الله
الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله الطاهرين
وبعد فيقول الفقير المذنب الغني محمد بن الحسن العاملي
قد التمس متى جاعته من الاخوان المؤمنين الطالبين للحق
اليفين ان يجمع لهم ما افرد على جمعة من منصوص الواجبات
والحرمان ولا ادخل معها الا اليسير من المستحبات
والمكروهات والمباحات المستفادة من اخبار الائمة
الا طهار على وجه الاجاز والاختصار فشرعت في
ذلك منقرا بالي الله غير راغب في النفع من سواه
رايت ذلك من الواجبات وعلى ان تركه من الحرمان
وتحقق كثرة نفعها وان لم اسبق الى جمعها وسببها
بداية الهداية وارجوان ينفع بها البندي والمنوط
والشهي اكون شريفا في ثواب من مرجع اليها واعنه
في دينه عليها ومن اراد استقصاء الاحكام المنصوص
فليرجع الى كتابنا الموسوم بتفصيل وسابل الشيعة الى

معها

خون

الفهرست الذي افناه لذلك الكتاب او الى كتابنا الموسوم
بهذا الائمة والله الموفق **مقدم** يجب على المكلف الا
بوجود الله سبحانه ووجدانته وعمله وعلمه وقدرته
ونزله عن النقص وسائر صفاته الواردة في الكتاب
السنه والاعتراف بالمعاد الختم وهو القيمة الكبرى
بالرجوع وهي القيمة الصغرى ويجدون العالم وحكم
الحسن والنفوس وتكليف ما لا يطاق وبوجود الجنة
والنار الان ومخلودها ونبوة محمد صلى الله عليه وآله
وامامة الائمة الاثني عشر عليهم السلام على غير ما
ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي ثم جعفر بن
محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي
ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم الحجة بن الحسن بن علي
صاحب الزمان عليهم الصلوة والسلام بالمعجزات الظاهرة
والنصوص المتواترة والاعتراف بعضهم وفرض
طاعتهم وبان الثاني عشر امام الزمان وهو غائب
ولا بد ان يخرج ويظهر الحق والعدل وبان الانبياء
والائمة افضل من الملائكة وكفر عدائهم وبجميع

الأحكام الشرعية الثابتة عنهم عليهم السلام وبوجوب طلب العلم بالواجبات والمحرمات منهم ومن ينقل عنهم وبوجوب التوقف والاحتياط عند عدمه وأنه لا يجوز العمل بالرأي ولا الظن في نفس الأحكام الشرعية ولا الاجتهاد ولا غير المعصوم الذي ليس فيرض عنهم عليهم السلام وبوجوب الصلوة والزكاة والحج والصوم والمجاهدة مع اذن الامام وامره والامر بالمعروف والنهي عن المنكر بقدر الامكان وبشرط في وجوب الواجبات وغريم المحرمات البلوغ والعقل وتجب النية في العبادات الواجبة وتتنطفي المندوبة ويجب الاخلاص فيها وقصد طاعة الله والتقرب اليه ورضاه والثواب ودفع العقاب ولا يجوز قصد الريا والسبحة فتبطل وينبغي قصد كل ما يمكن من العبادات والعزم عليها واخفاء العبادات المندوبة وظاهر الواجبة وبذل الجهد في العبادة والعلم ويحرم العجز بالعمل والتأخر في العبادة والدين والعبادة بدون ولا بد الاثمة عليهم لا تقبل لكن لا قضاء لها الا الزكاة والتقية واجبة عند خوف الضرر في كل شيء الا ما استثني **كتاب التلذذ**

بسم الله الرحمن الرحيم

في المياه لا يجوز الطهارة بالماء النجس وهو ما تغير بالجماء او وقع فيه وكان راكدا دون الكرو وهو الماء وما نأى رطل بالعراقي وما كان كل من طوله وعرضه وعمقه ثلثة اشبار فصاعدا ويجب اجتناب الاناءين اذا وقع في احدهما نجاسة واشتبه فلا يتوضأ به ولا يغتسل به بشيئ ولا يجوز استعمال ماء البئر اذا تغير بالنجاسة والاجاز ويجب الترخيع مع التغير الى ان يزول ويستحب مع عدمه ولا يجوز اكل المائعات ولا شربها اختيارا وضوا ولا الغسل بغير الماء من لبن او غيره ولا بالماء المضاف بما يلبس الاطلافي ولا يجوز اكل المائعات ولا شربها اختيارا اذا وقعت فيها نجاسة وان كثرت ولا استعمال سوار الكلب والخنزير والكافر الا ما بلغ الكرو ولا استعمال الماء المغصوب **فصل** في الوضوء لا يقضه الا اليقين بحصول المحدث لا الظن والشك والنواقض البول والغائط والريح والمني والمجاذبة والنوم الغالب على السمع والبصر والحيض والاستحاضة والنفاس وثقن المحدث والشك في الطهارة ويجب في الخلوة ستر العورة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

عن المناظر المحترمة ويجوز النظر الى عورة المسلم غير المحلل وان لم
 القبله واستند بآثارها ويجب الاستنجاء وازالة الخبائث
 للصلوات ونحوها الا ما عفي عنه وبأنى والتوقي من البول
 كذلك ويجوز الاستنجاء بالخرق والتراب الحسينية ويجب
 الاستنجاء من البول بقدر مثلي ما على الخشقة من الماء
 او ان يند لا يغتر ولا يغيب في الغايط غير المنعدي بل
 تجزئ الا حجارا والمدر والخرق والكرويت ونحوها
 والواجب غسل ظاهر الخرج دون باطنه ويجب الوضوء
 للصلوة ونحوها كالطواف الواجب وبالنذر والعهد
 واليمين وكذا الغسل والتميم ويجوز الدخول في الصلوة
 بغير طهارة ولو للثنية وتبطل مع عدمها عدا وسهوا
 ويجب عند دخول الوقت وتجوز قبله بل شئت
 والواجب في الوضوء التيمم في اوله وغسل الوجه واليدين
 ومسح الراس وظاهر القدمين الى اصل الساق والا
 باعلى الوجه والمرفقين والمسح ببقية البلل الابرأ جديد
 ومسح الراس على مقدمه على البشرة لا على جابل اختيارا
 واستيعاب الوجه واليدين دون الراس وعرض

القدمين

القدمين وتحليل ما يمنع وصول الماء كالخاتم لا الشعر
 ولا يجوز غسل الرجلين ولا مسح الخفين وتجزئ
 الواحد ويجوز التثليث لا للثنية ويجب الموالاة
 وتبطل مع جفاف الساق بسبب التراب
 قبل الاتمام ويجب الا في مسح القدمين فيجب
 مسحهما معا ولا عادة على ما يحصل معه ان يخل
 عدا او نسيانا وذكر قبل الجفاف ولا يجوز ان
 يوتي وضوءه غير اختيارا وكذا الغسل والتيمم
 ولا يجوز الغسل مكان المسح ولا العكس ولا
 من خط المصحف بغير طهارة ومن ترك عضوا
 افي ثبه وما بعده ويجوز الوضوء بالماء النجس وبطل
 لو فعل ولا يجوز بالماء المغشوب وكذا الغسل
 فصل يستحب السواك عند كل وضوء وكل صلوة
 ودخول الحمام بماء من غير النظر الى عورة المؤمن
 الكافر ويجوز طلق ولا ينبغي ترك النورة اكثر من
 عشرين يوما ولا ترك العانة اكثر من اربعين يوما
 للرجل وعشرين للمرأة ولا يجوز تتبع زلات المؤمن
 لغزني ماي

الترتيب ٢

الحجزة

فصل في طهارة

ومعاينه وينبغي التظيف والنوره والحض والاحتال
 وحلق الراس للرجل والنشط وتقليم الاظفار والطيب
 والادمان والاخذ من الشارب والحكمة ما زاد عن
فصل في الجنابة يجب الغسل على الرجل والمرأة بالجماع
 في البقل حتى يغيب الحشفة اقل اولا وباتزال المني يتيم
 او نوما بجماع وغيره فان اشتبه اغتسل بالدق وقت
 البدن ويمكن في المرض الشهوة ويجوز ان المني عليه
 او غيره الذي يفتر به ويجب غسل الجنابة للصائم ونحوها
 ولا يجوز صومه والجنب في المسجد الحرام ولا مسجد النبي
 صلى الله عليه واله ولا يشبهه في بقية المساجد ولا في
 شئ فيها ولا متحط المصحف ولا قراءة العرايم الا في
 وجب فيه النية في اوله وغسل الراس والرقبة ثم البدن
 والاحوط تقديم الجانب الايمن وايصال الماء الى جميع
 البدن كالخاتم والشعر ويجب الترتيب والاعادة مع
 المخالفه ويجب اعادته لو احدث في ثلثه ولو حدث اصر
 فان ارسل رتاسه واحدة اجزاه وسقط الترتيب
 لا يجب المتابعة في الترتيب ونسئ غسل الجنابة اولا

بها حتى صلى وصام فعليه عادتها ويجزى المسح على الجباين
 ونحوها مع فقد الغسل في الوضوء والغسل ويجزى
 غسل واحد عن الاسباب المتعددة وعن الوضوء **فصل**
 في الحيض يجب الغسل به ويعرف من دم العذرة بكونه
 مستيقنا في القطن فندرك الصلوة فان كان مطوقا
 دم العذرة صلى ولا يغسل عليها الا ان تكون جنباً ودم
 الحيض حار اسود له دفع وحرارة ودم الاستحاضة ان
 بارد وقيل المرأة بالميزان ان العادة المستقبلة
 شهرين فصاعداً اقوى من الصفرة والكثرة في
 العادة الحيض وفي غير ذلك يرجع ذات العادة
 مع استمرار الدم وتجاوز العشرة والا فالعشق
 وترجع المبتدئة والمضطربة الى التميز مع تجاوز العشرة
 ومع عدم التميز الى عادة نسائها ومع الاختلاف الى
 الروايات وهي ستة اوسبع كل شهر او ثلاثة في
 شهر وعشق في الخرواقل الحيض ثلاثة واكثر عشرة
 واقل الطهر عشرة ويجوز ان يكون الثلثة في جملة العشر
 وان اشتبه بدم القرحة حكم بكونه حيضاً اذا خرج

من الجانب الايسر وان خرج من الايمن ففقه لا يبر
 الغسل وتستنبرى الحايض اذا انقطع الدم قبل العشة
 بان تدخل قطنة ثم تخرجها فان لم تزد ما اغتسلت
 ويحرم وطى الحايض قبل احنى نظره وكذا التفساء
 لا المستحاضة ويمنع الحيض مع الحمل وما نراه قبل اشع
 سنين او بعد خنتين سنة في غير القرشية و
 والنبطية وستين فيهما فليس يحيض وما يخرج كال
 الطلق قبل الوضع فليس يحيض ولا نفاس ويحرم سقي
 المرأة دواء اذا رنفع حيضها مع احتمال الحمل ويحرم
 الحايض دخول المسجدين واللبث في باقى المساجد
 ووضع شئ فيها وقراءة العزائم ومس خط المصحف
 والصلوة والصوم والطواف وتفضي الصوم دون
 الصلوة وتفضي صلوة طهرت في اول وقتها بقدرها او
 في اخرها بقدرها او قدر الطهارة وركعتيها
 لا يصح اعتكافها ولا طلاقها الا ما استثنى وباني
فصل في الاستحاضة وقدم بعض احكامها يجب
 ان نترك الصلوة ايام حيضها ثم ان تقب الدم الكر

رسال

وسال وجب عليها غسل الظهر وغسل العنابين
 تجتمع بينهما وغسل للصبح وان ثقب لم يسل فغسل
 للصبح ووضوء للكبائر والافوضوء ولا يحرم وطئها الا
 في ايام حيضها وعليها ان تحتشى وتحفظ واذا اغتسلت
 صلت ولا يجب غسل اخرج حتى ينفذ الدم فتعبد
 والكسوف ولا يحرم عليها ما يحرم على الحايض **فصل** في
 النفاس ويجب عليها الغسل اذا رأت الدم ثم انقطع او نكح
 عشة فانها اكثر ولا حد لافله وترجع الى عادتها او نكح
 نكاحا في الحيض والنفاس ولا يزد عن العشة استحاضة
 وما نراه قبل الولادة طلق الطلق ليس بنفاس بل يجب
 الصلوة ويحرم عليها ما يحرم على الحايض ويجب عليها قضاء
 الصوم دون الصلوة **فصل** في احكام الاموات يجب تنبيه
 المحضر الى القبلة بان يجعل وجهه وباطن قدميه اليها
 ومد اواة المريض مع الخوف بتركها وخذ من معض وخفه
 اليها واذا مات الحار دون اتم وبالعكس وجب اخراجه ان
 ماتا معا حرم ويحرم تعجيل تجهيز الميت مع اشتباه الموت
 الى ان يتحقق وترك المطالب اكثر من ثلاث وغسل الميت

مسعود واجبات
 وعظم واحد

عنها ٢

مسعود واجبات
 وعظم واحد

مسعود واجبات

اجا

واجب غسل ياء التدرج ثم غسله بما لا كافور ثم غسله بما
 القراح وسر عورته ولا ابتداء بالراس ثم الجانب الايمن فمقر
 الايسر ويجب تغسيل من مات في الماء اذا خرج ويحرم ان لا
 شئ من شعر الميت او قطرة والتقط اذا تم اربعة اشهر وجب
 ان يغسل وان لم يتم له ستة اشهر حكمه حكم غيره من الاموات والحرم
 اذا مات فهو كغيره الا انه لا يجوز ان يقرب كافورا او طيبا
 ولا يجب تغسيل الشهيد اذا مات في المعركة ولا تكفينه
 بل يدفن في ثيابه بدمه ويترفع عنه الثفرو الخف والعمامة
 والقلنسوة والمنطق والشلول الا ان يكون اصابه دم ولا يجوز
 تغسيل الكافر والناصب ولا يجوز ان يغسل الرجل الا رجل
 اوز وجنة او ذان محرم وكذا المرأة ولا يغسل الميت الا اولى
 الناس برا ومن يامره ويجب تكفينه في ثلثة اقواب لغافلين
 وقيص واماس مناجين بالكافور ولا يجوز ان يكفن في
 حرير محض ولا نجس ويجب اخراج قيمة الكفن من اصل
 المال وكفن المرأة واجب على زوجها وتجب الصلوة على
 الميت المسلم والطفل من الذي لم يستسنين فصاعدا
 وهي خمس تكبيرات يشهد الشهادتين بعد الاولى

و

ويصلى على النبي والابعد الثانية ويدعو للمؤمنين بعد
 الثالثة والميت بعد الرابع ويدعو بما يتيسر ويجزئ
 في صلوة جنازة الخالف اربع ويجب كون راس الميت الى اليمين
 ولا يجب فيها الطهارة ولا القراءة ولا الركوع ولا التسجود
 ولا التسليم ولا يجوز ان يؤم من يصلي عليها الا اولى
 الناس بها او من يامره والزوج اولى من كل واحد ويجب كونها
 بعد التكفين قبل الدفن وتجب الصلوة على كل ميت مسلم
 اوفي حكمه ويجب دفنه بعد الصلوة ويحرم دفن الكافر الا
 الذميمة الكامل من مسلم فان اشتبه وجب دفن كيش
 الذميمة ويجب وضع مراثي في الحبر وتعذر البر في جانيه ويؤ
 راسها او ينقله وارسله في الماء ويحرم نبش القبور والنجس
 على الميت السلم بجر وغيره ويجب توجيه الميت في قبره الى
 القبلة بان يجعل على راسه الايمن ويوجه اليها والرضا
 بالقضاء ولا يجوز الجزع وعدم الرضاء ويجب حداث
 الحرة على زوجها حتى تنقضي عدها ولا يجوز لغيرها اكثر
 من ثلثة **فصل** في غسل الميت وغيره يجب الغسل بمس
 الا دمي بعد برده بالموت وقبل غسله ومس قطعة من

مبين

منه

منه

منه اعظم ولا يجب باللبس غير ذلك ولا بمس مبدع غير
الادمي وما لا تخل الحية فيه وغسل المتكحل الجنازة
وروى ان غسل الجعزة وغسل المولود وغسل الاحياء
وغسل يوم عرفة وغسل الزبارة وغسل دخول البيت وغسل
الباهلة وغسل الاستقاء وغسل من قصد الى مصلوب
وراه وغسل المرافة من طيها غير مزيجها كلها واجبة وحل
الاستحباب المؤكد **فصل** في التيمم يجب طلب الماء ان
امكن غلوة سهم في الخندق وسهمين في التهلكة ولا يجب
مع الخوف واذا فقد الماء او تعذر استعماله جاز التيمم بالتراب
واجل الارض حتى الغبار مع الضرورة دون المعادن وما
ليس من اجزاء الارض ويجب فيه التيمم في اوله ووضع
اليدين على الارض مرة للوجه واخرى لليدين مطلقا ويجب مسح
الوجه وظاهر الكفين من الزند ويجب الغسل على من
تعقد الجنازة وان خاف الضرر دون الخنك ويجب الترتيب
وتوزيع الحابل كالحاتم وينقض التيمم المتكسر من استعمال الماء
وكل ناقض للوضوء ومن وجد الماء بعد ما دخل في الغلوة و
لما ركع انصرف ويجب تأخير التيمم الى اخر الوقت ان كان العبد

مخرج الزوال والاولى التأخير على كل حال ويجب شطف الماء
للطهارة ان امكن ولو كثر الشئ ويجب تيمم الحب والحايض
المزوج من السجودين ولا يجب لكل صلوة تيمم **فصل** في التجاشا
والاولى والجلود يجب غسل بول الرضيع عن الثوب
والبدن مرة للصلوة ونحوها وبول غيره مرتين والغسل
وبعني عن نجاسة فويل مرتين للولد اذا لم يكن لها غير لكن
يجب عليها غسل في كل يوم مرة واذا علم موضع النجاسة وجب
غسله وان اشتبه وجب غسل موضع الاشتباه والبول
والغائط من الانسان ومن كل حيوان غير ما كول اللحم
سائل نجس وكذا الخمر والبيد والفقاع والكروية
والكافور والخنزير والقدم من كل حيوان له نفس سائلة
والمني منه واليغ منه سوى ما لا تخله الحية فيها واذا
بعد تغسله ويجب ازالة النجاسة قليلا وكثيرا للصلوة
ونحوها وبعني عن الدم الذي دون الدرهم الا دم
الحيض ودم الغير وعن دم الجروح والغروح الى ان تفي
وعن كل نجاسة تعدت ازالها ونجاسة ما لا يمسح
كالنكرو والقلنسوة ولا يجزئ الصلوة في المكان النجس

مخرج الزوال والاولى التأخير على كل حال ويجب شطف الماء

مخرج الزوال والاولى التأخير على كل حال ويجب شطف الماء

كالجذوع ونحوه وجب الصلوة المارح جهل مع الاشتباه بغير ترجيح ^{المكان}
 وشغل الصلوة لغير قبله ^ن وجب إعادة مطلقا وفي الوقت على الماء
 ويغفر لأخوان البسيرة وما يجوز الحجز القبلة في الضرورة كالكسوة
 والتفتيش والمأجوز على ما هو على من الكعبة واسفلها مع استقفا
 جهتها **فصل** في لباس الصلوة ولا تجز الصلوة في جلد الميتة وإن دبره ^ن
 جلد غير المأكول ولا صوفه ولا شعر ولا غيره ^ن ولا تجز الصلوة بالثياب
 وفي الثقبية والضرورة ويجوز لبسه في غير الصلوة إلا في الكلب والخنزير
 ولا في الحر الغشوش وبه لا ريب والقالب ولا في الحر المحض للحال
 ويجوز لبسه في غير الصلوة للحال خاصة إذا في الحرب والضرورة ولا يفي
 الصلوة في ثوب يعلق ^ن بغير المأكول ولا يجوز الصلوة في ثوب ^{مقصود}
 ولا ثوب رقيق لا يستر العورة إلا مع غيره ولا يجوز للرجل خاصة ^{ليس}
 الذهب ولا الصلوة فيه ولا يقط الرجل معقوص الشعر فإن فعله ^{فإن لم}
 وجب ستر المرأة بدنها والرجل عورة في الصلوة ولو بالخشيش ونحوه
 يجز طعرا أو ما يلوخ تملو له إلى آخر الوقت مع وجوب حصول ساتر ^ن
 الصلوة فيما يشتر من سوق المسلمين من الجلود والثياب إلا أن يعلم ^ن
 ميتة أو خبيث وفيما لا تحل الخيوة من المأكول ولميتة وفي ثوب ^ن
 يعلق به شعر كالأشبان ويستحب النجاء والماء والنفقة وجب ستر العورة ^ن

مسألة في ثوب الصلوة

مؤثر ولو في غير الصلوة ولا يفي ليس ثوب لشبهه ولا كروب دائرته ^ن
 ولا ألبان الجمل إلا إذا ربيحت جازر الكعيبين ^ن ويجز الأختان والنخريون
 كسوة المؤمنين عند ضررهم على من فسد على ذلك **فصل** في مكان الصلوة
 لا تجز الصلوة في مكان للفقير أو لغيره إلا أن المالكة أو غيرها
 جازر ولا في الطين والماء إلا في الضرورة ولا في البسطة مع عدم كفاية الجهة
 وكذا التلج ولا في مكان نجس تعدى نجاسته ولا يجوز السجود بالجهة
 إلا على الأرض أو بجانها غير المأكول ولا مسلووس إلا في الضرورة والنفقة
 ولا بأس بالقرطاس ولو مكتوبا ولا يجوز ادخال النجاسة المتعدية
 المسجد ولا إخراج الزايب المحض المفروض فيه فإن فعله ردة اليد إلى ^{مسجد}
 ولا منع لأحد من مكان سبق إليه منه ويجب تعظيم الشاة ولا يجوز نقس
 السيوف بالصور والتمائم ولدت الأرواح ولا اللبها ولا البناء ^ن
 وسمه ولا أذى الجوار **فصل** لا يجوز الأذان والأقامة لغير صلوة ^ن الجس
 وقضاء ولا ينبغي تكلمها خصوصا الإقامة ولا الكلام بعدها إلا
 في تفهيم لعام ولا يجوز أن يقال في أحدهما الصلوة خير من الصوم
فصل في القيام وهو واجب الفريضة إلا في الضرورة فإن عجز جليسا ^{فإن}
 عجز اضطر على الأيمن ثم الأيسر أو صليق ^ن وأبو ويرفع ما يجعل عليه ^ن
 ويجب الانتصاب والاستقلال والاستقرار الأيمن الجوز ولا تجز الصلوة ^ن

مسألة في ثوب الصلوة

مسألة

مسألة في ثوب الصلوة

الواجبة على الرحلة اختيارا ويجوز في النافلة ويجب القيام مع تحية
 القدرة ويسقط مع تحية الجهر ويجوز الاستئذان حال القيام الا ^{عند}
 ويجزم ترك القيام على الواجب فيجب من غير عن القيام والركوع
 والسجود لجزء الايمان **فصل** في النية والتحريم في النية في ان القل
 ولا بد من تعيينها وقصد القرية ومن نوى فريضة ثم طمأنينة فله ان يصلي
 ركعة ثم ذكر في صلاة الصلوة ولا النية وكذا العكس ولا يجوز في صلاة
 معا ورخص في صلوة جعفر مع نافلة اخرى ويجوز نقل النية في صلاة
 التحريم واجبة ويستحب الانتحاح بت اخرى مقدمة او مؤخره او
 ويجب التلقظ بالتحريم وعربتها مع الامكان وقوعها بعد القيام ويجب
 بترك التحريم اذا ثبت ان لا اذا شك **فصل** في القراءة تحجب قراءة العهد
 عينا في التثنية وفي الايتين من غيرها ويجب سورة بعدها على ^{الكتاب}
 خاصة ولهم محسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن ويجب ان يكره يستحب
 ويصل ولا يجوز تبعض السورة الا في النية ولنا فله والكسوف
 ولا القرآن بين سورتين في ركعة من الفريضة ويجوز قراءة الفاتحة
 بدون المشرح ولا الفيل بدون الايتين في ركعة من الفريضة فعلى كل
 ترك البسطة من الفاتحة ولا السورة الا براءة فان فعل عمل واجب
 الصلوة الا النية ولا يجوز قول امين في آخر الحمد ويجب الجهر بالقراءة

لا يجوز

لا يجوز

من

على الترخيص في الصبح والليل العساكين والاختلاف في النية
 الاعادة على من ترك الجهر والاختلاف في محلهما عند الاستحباب
 وجهلا وكذا من ترك القراءة الواجبة وشيئا منها ومن نسيها ذكر
 قبل الركوع وجبان بقراءه ولا فلا ولا يجوز الا في طر في الجهر والاختلاف
 ويجب الكف عن القراءة في الشئ من اراد ان يتقدم ولا يجوز الركوع
 في الصلوة عن قراءة التوحيد الحمد وان لم يتجاوز النصف ^{منها}
 والمنافقين في محلهما ولا عن غيرهما بعد تجاوز النصف ولا يجوز
 قراءة الغيبة في الفريضة ويجب العدول عنها لو شرع فيها ^{سأ}
 ويجب الاجترار بين السجدة الاربع تحجير ايها وبين الفاتحة
 والتفسير افضل مطلقا ولا يجوز قراءة سورة يغوث بمرثتها
 الوقت ولا يجوز ترجمة القراءة والادكار في الصلوة مع الاختيار
 ولا مع امكان التعلم ويجب موافقة القراءة للقرآن المشهور
 والمتواترة دون الشواذ واخراج الحروف من مخارجها **فصل**
 يجب تعلم القرآن وتعلم كفاية ويستحب عينا ويجب تعلم القدر الذي
 عينا ويجب اكمال القرآن وتعليم حاسليه ويجزم اهانتهم واهانتهم
 بغيره ويجب واجب الاخلاص في التعليم والتعلم والتلاوة ويجزم
 التلاوة ولا يجوز تركه التلاوة فيها وانما يجب بؤدى الى النسيان

لا

لا يجوز

ويستحق كونه التلوة على كل حال احسن من ان يقرأه في شهر رمضان ويحرم التلوة
بالفراغ من غير جيب اللحن فيه بقدر الامكان ويجب بحمد التلوة
في الغرام الاربع على الفارسي المستمع وان تكرر فجلس واحد
السامع **فصل** يستحب القنوت وسرعيه ولا ينبغي تركه عند
ثبته خصوصاً المجترية وهو في كل ثابته بعد القراءة قبل الركوع
الاجرة وان فات فضاء بعد **فصل** في الركوع وهو واجب
كل ركعة من وفي الايات كل ركعة خمساً ويجب الانشاء الى ان يصل كذا
ركبته والذكر فيه وهو سبحان ربّي العظيم وبحمده وسبحان
الله نلونا او مطلق الذكر والطائفة بقوله ولا قراءة في ركوع
ولا سجود ومن ترك الركوع عمداً او سهواً عصى الله ورسوله عليه
السلام وان ذكر قبل السجود وجب ان ياتي به ولا ينطلق
سأهياً ومن شك فائماً ركع لم لا وجب ان يركع ويجزى الاعادة
على من ترك الركوع عمداً الاسهاً ويجب رفع الرأس منه
والانشاء والطائفة وعريته الذكر فلا تجزى الفرجة احثاً
فصل في السجود وهو واجب كل ركعة مرتين والواجب
على الانشاء السبعة الجبهة والكفين والركبتين واليمنى
الترابين ويجب وضع الجبهة على ما يفتح السجود عليه ورفع اليدين

بين السجدين والطائفة ومن اصابه منه مكاناً غير مستقيم
او تجاوز السجود عليه وجب ان يجزى الى موضع آخر وان لم يكن
ان يرفعهما قليلاً ثم يفضها ولا يجوز السجود على ما نزل عليه
ويجزي مستحي السجود بالجبهة والاولى ان لا يقصر عن مقدار
درهم ولا يجوز انخفاض المسجد عن الموقف بازيد من ثلثه ولا
كذلك ولا الزيادة على سجدتين في ركعة عمداً ولا نكراً ولحد منها
ومن كان يجزىه دليلاً ونحوه وجب ان يجزىه حيفاً ليقع التسليم على
الاجرة وسجد على احد الجانبين ولا تغل في ذكره ومن نسي
سجدة وجب ان ياتي بها في ذكر قبل الركوع والاولى ان ياتي بها
ومن شك في محلها وجب ان ياتي بها بعد القيام ويجزى الطائفة
فيه بقدر الذكر الواجب هو سبحان ربّي الاعلى وسبحان
الله نلونا او مطلق الذكر ويجب كونه بالعريّة فلا تجزى
الترجمة احثاً او بحم السجود لغير الله ويجب سجود التلاوة
في الاربع ومن ترك سجدة عمداً او سهواً نسي من ركعة ولو نسي
وجب عليه الاعادة **فصل** في التشهد وهو واجب الثانية
ترق وفي غيرهما بين والواجب الشهادتان والصلح على محمد
والعجل والحاجوس له والطائفة بقوله وعريته ونسبه

انما غفر الله له ما كان

انما غفر الله له ما كان

انما غفر الله له ما كان

ويجوز الشهادتان للثقة والمؤثر من صليهما او طهر
 ترجمته مع القلعة ومن تركه عدا حلت صلوة ومن تركه ناسيا
 حتى ركع او سلم لم يتبطل ووجوب قضاءه بعد ما ان ذكره في الركوع
 وجب الجلوس والتسليم **فصل** في التسليم وهو واجب في
 اخر الصلوة ويخرج احك الصيغتين السليمة علينا وعلى عباد الله
 الصالحين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومن نسيه
 صلواته وجب الجلوس فيه الا لفرد والعاية بقدره
 الامع العجز واخير عن التمسيد **فصل** ينفي التعقيب والجلوس
 بعد الفراغ والمواظبة على تسليطه عليه السلام وهو واجب في كل
 تكبيرة وثلاثون سجدة وثلاثون تسبيحة والاكتفاء
 من الدعاء والتسبيح والاستغفار والثلاثة والاقرار بالتهمة اثنان
 والاقرار عليهم والصلوة على محمد وآله ولعن اعداء الدين
 بسبب الشكر والتعظيم بينهما والدعاء فيها دعاء الاستسكان
 عن الدعاء وعن طلب الحاجة من الله والرياء فيه وطلب العلم والفتن
 لانا من الاجابة وسؤاله بالله وروا انه يجب ان يقول طلع
 الشمس وقبلها وبها لا اله الا الله وحده لا شريك له
 له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده

سألت عن

فصل في

بسم

الحق وهو على كل شيء قدير عشر مرات وان بقى ركعتي
 يا الله السميع العليم من هاتين السجدة وأعوذ بك
 وبأن يحضر ان الله هو السميع العليم عشر امان فانه
 قضاء ويجزم الدعاء على المؤمن بقدره وجب الدعاء في كل وقت
 والظلم ويجب حمد الله وشكوه عند النعم والصلوة على محمد وآله
 ذكر والاستغفار من الذنوب **فصل** في قوام الصلوة الموحية
 وهي رتبة الطهارة لها ولرسولها والحد في اثنا عشر واسد بار
 العيلة والكافية الذميمة والتمتع مع الحقيقة والتسليم
 فيها والجلوس بغير ان ولا دعاء كذلك لانا ناسيا ونحوه لا ينافي
 في الخللا وايضا ما قبل الوقت ونزل اجنا الفجاسة ولا يجوز وضع
 احد اليدين فيها على الاخرى بغير نية ولا الفعل الكثير **فصل**
 في الجمعة وهي واجبة علينا على كل مكلف الا المسافر والعبد والمرء
 والمريض والاعمى والكبير ومن كان على راس فرسخين بشرط الجماعة
 والخطبتين وحضور سبعين ورر وخمسة ونحوه على اهل الا
 والقري وغيرهم ويجب حضور من كان من مهادين فرسخين وهي
 ركعتان لها خطبتان ويجب ان يكون بين الجمعةين ثلثة اياما
 ويجزى عن الظن ويجب استماع الخطبتين ويجزم الكلام في وجب

سألت عن

فصل في

على الصلوة وقيام الخطي فيها الا بعدد من منعه الزحام في الجمعة
او غيرها من الركوع والسيود وجاز ان يات بها بعد ثم يلتزم بالقيام
وتجرب على العبد والمساو والمراة اذا حضروها ولا بد من اشتراك
الاولى على جلد الله والصلوة على النبي والله والوصية بقوله الله
والوعظ وقرائة سورة خفيفة وتزيد الثانية ذكر الامم عليهم السلام
والثناء بتجليل النعم وتجب على من ناته الخطباء بل على من ادله
منها وكعبه بلد كوعا وخرجه ولا يجوز الاندلاء فيها بغير طهر
ولا يجوز الاعداء ويحب تعظيم يوم الجمعة ولا يجوز الاذان الثاني
فيها ولا الصلوة والامام بخطيب **فصل** في العيد وهو واجب في
والاخرى جماعة بشرط حضور خمسة فان فانت فلا قضاء والاول
ركعتان ولا يجوز الاذان والاقامة طحا وقتها ما بين طلوع الشمس
والزوال ولا تجز على المساء ولا فيها من خمس ركعات بعد الغزاة
قبل الركوع في الاولى واربع في الثانية ثم والقنوت بعد كل ركعة
والخطبة بعد الصلوة وتقدم بها بدعة **فصل** في صلوات الانبياء للكنس
والخمس والزلزال والرجح المظلة وصار الاثنا وبعق السابرة
وقتها من الاندلاء الى الاجلاء وان اتفق في وقت فريضة تجز
مع السعة وهي ركعتان كل ركعة خمس كوعا وخمس قرأت في سجدة

عند صلاة العيد

الركعة

ويجب بعد العمدان اكمال السورة ولا يجوز ان يقص ويختارها الا
مع العلم والحقاق الغرض **فصل** في الصلوات الاعادة على من
في عهد الاولين او المغيرين ونفس كعبه واستند بل ولم يلد ما حيا
اولم ين صلى ام لا مع بقاء الوقت وترك ركوع او سجدة بين من كعبه
او الخرجة او القيام ومن حكم ناسيا او مع طن الغرغ ويحب عليه سجدة
الشهو ويحب العمل بالطق عند الشك في عدد الركعات او اوجه البناء والاداء
على الاكثر واتمام ما ظن انه نقص ولا تجز الاعادة بعد الاحتياط
النقص في شك بين الشك في الثلاث بعد اكمال السجدة بين وجب ان
ينى على الشك ويتم ويصلي ركعة بعد التسليم ومن شك بين الثلاث
والاربع فعلى الاربع ويصلي ركعة قائما او ركعتين جالسا بعد
ومن شك بين الشك في الاربع ينى على الاربع وصلى ركعتين
قائما او ركعتين الشك في الثلاث والاربع ويصلي ركعتين قائما
وركعتين جالسا بسجد السهو في كل زيادة ونقصه غير مطلقين
وللشك بين الاربع والخمس وينى على الاربع ويجب العبد على اتم
الاحتياط وتجب الاعادة على من زاد ركعة فضا عدا ولم يزل الا ان
عقبه الى بعده فقد التمسها وبيك جلس لا يقول في سجدة السهو
وبالله صلى الله عليه وسلم والحمد لله وبالله التمس عليها

سجدة

جلس

باب التبرع ورحمة الله وبركاته ويحيط الخط من السهو بقدر الكفاية
ولا سهو فهو ولا على من كثر سهو ولا على الامام مع حفظ المأمور
وبالعكس ولا على من شك بعد الفراغ ومن شك في فعل وهو في
محل وجوب بل في **نصف** في قضاء القلوة يجب قضاء الواجب
اذا فات عدل او سهوا ولو يوم او قعدة لمادة لا يصغر وجوب
او كثر او حيف او نقصا من وجوب الترتيب كافات ولا يجب على الغني
عليه قضاء ما فاته الا ما اتفق في وقته بقدره او في آخره ولو بقدر
الطهارة وركعة يجب قضاء ما فات سفره او في المحضر وما فاته
حضره انما ولو في السفر ولا يجوز قضاء العزيمة على الراحلة
فريضة من الخمس واشبهت وجب ان يصلي ركعتين ولو ثلثا
واربعين فانه يصلون لا يعلم عددها وجب ان يقضى حتى
يقبل على فاته الوفاء **نصف** في الجماعة وهي مستحبة مؤكدة تجب
في الجمعة والعيد ولا يجوز الاقضاء بالخالف لاهل الحق ولا في
المجموع ولا بالفاسق ولا الاغلف ولا ولد الزنا ولا غير ذلك
العادى ولو اتفقت مسلمة بجاهز وبالعكس جبان بل على كل منهما
عدم صلوة ولا يجوز تقديم النساء على الرجال ولا الجماعة في
النافلة الا الاستسقاء والعيد المندوبة والاعادة وغيرها

نورة

خلف مخالف النية وجب ان يفرض نفسه ولا يجوز الجهر ويسقط
ما عذر من الفداء وجب ان يات للمسلم بجميع واجبات الصلوة الا
ولا يجوز قراءة المأمور خلف الامام العلاء في الجمعة اذا سمع بل
الاضا واذا ظهر كون علم الامام على غير طهارة وجب عليه الاعادة
لا على المأمور وكذا اذا ظهر عدم نيته او استبدان للفتنة وكذا
لا بعيد لو ظهر فسقه او كفر ومن سبقه الامام وجب ان يجعل
ما ادركه اول صلوة فيشهد في ثابته ويتم ويجوز ما بعده كما
ويذكر الركعة بادراكه ركعا ولا يجوز الاقضاء مع الحائض
الا ما عدا ذلك لا للمني ولا مع التباعد ولا مع علو الاما بامانة
كالذبح **نصف** في الفطر يجب بالخوف سفر او حفر او يسقط ما
يتقدم من الواجبات خاصة وبالسفر مع الخوف ولا من شغل
قصد ثمانية في اسبوع او اربعة ذهبا او اربعة عودا ضاعدا
وخفاء الجدران والاذان واشفاء المعصية ببر والحق بالصدقة
وكنف السفر وقامة عشرة متونة وشهر مطلقا وملك قد استقر
سنة اشهر فيجب الزاينة في غير الاماكن الاربعة والمزينة
الاذول الشيخ النسب الاربع بعد كل مفارقة ثلثين مرة **نصف**
الزكوة وهي واجبة ويكره من انكر وجوبها ويجوز اخاؤها ويجزئ

نورة

نورة

ومنع كل شيء مالم يورث وجوب فعل المرفوع وصلة الترخ والاشارة
 الى الاخوان من غير الزكوة وحمل على الاستعانة وعلى دفع مرفوعه لكون
صل غيب الزكوة في تسعة لا غير الذهب الفضة والابل وال
 والعقم والحظنة والتعبد المرفوع والربيب بشرط البلوغ والعقل
 والحجامة والملك والتمكن من التفرغ وتجب في ملك الغلام كان
 وفي مال التجاره وفي الخيل الا ان الساعه عن كل عتيق دينار
 ابن وعن كل بردون دينار بشرط الحول **صل** يشترط في الاشفا
 النفاذ فيجب لا يفادونه فلا يجزى فيمادون خمس من ابل
 فاذا تمت ففيها شاة ثم في عشرة شاتان ثم في خمس عشرة ثلاث ثم
 في عشرين اربع ثم في خمس وعشرين خمس ثم في ست وعشرين
 بنت مخاض وهي التي حلت في الثانية ثم في ست وثلاثين بنت
 لبون وهي التي دخلت في الرابعة ثم في احدى وستين جذعة وهي
 التي دخلت في الخامسة ثم في ست وسبعين بنتا لبون ثم في احدى
 وتسعين حقتان فاذا بلغت مائة واحد وعشرين ففي كل
 اربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة ويجزى في ابل العرب والعراق
 ولا تجزى في البقر حتى يبلغ ثلاثين فيجب فيها سبع او تسعة وهو الذي
 دخل في الثانية فاذا بلغت اربعين وجب فيها مسته وهي التي

مست

في الثالثة ثم في ست
 واربعين حقة وهي التي
 دخلت في

كل ما يعلج فاذا لم يورثوا
 الوارث وكل ما يورث الوارث
 فهو الحقة كما في ابل العرب
 والبرزدون

مست

دخلت في الثالثة وهكذا ولا تجزى في الفهر حتى تبلغ اربعين
 شاة ثم في مائة واحد وعشرين شاتان ثم في مائتين وواحدة ثلاث
 ثم في ثلثمائة واحدة اربع ثم في الاربع مائة فصاعدا كل مائة
 شاة ويشترط في الوجوب الحول ويكون اهل الثانية دون حق
 النضاط الحول والسوم وان لا يكون عول ويجزى في ملك المالك
 الواحد وفي تفرق المالك العكس بشرط بلوغ كل نصيب صاحبها
 ولو بيع النضا بعد الحول قبلها وجبت على المشتري ويرجع لها
 على البائع الا ان يؤديها ويجزى على المصدق قبول قول المالك
 وتخير في تعيينها والرقن بالمواشي وحفظها واصالها
 الى المستحق او الامام وتجب كونه الانعام في كل سنة وان يقف
 المالك بعينه **صل** يشترط في التقدين النفاذ فلا يجزى فيمادون
 والحول وكوهادنا بنين او درهم مقروين ووجود النصاب
 طوع الحول والملك والتمكن من التفرغ ويجزى في الحول ان هزل
 الثاني عشر فاذا بلغ الذهب عشرين مثقالا وجب فيه الزكوة
 نصف مثقال ثم كلما زاد اربعة وجب فيها عشر مثقالا واذا بلغت
 مائتي درهم وجب فيها خمسة دراهم ثم كلما زادت اربعين درهما
 فيها درهم وجب كونه التقدين في كل سنة وان بقي المال بعينه

مست

على ما كره دين بقدره او اكرا وكان المال خيرا ومن ترك لاهله
نفقة بقدر المتاح اضاعا وجبت عليه ذكواتها مع حضوره
لامع غيبته **فصل** في كيفية الغلة الاربع ولا ينسب الحول
ولا نجح كل سنة وينسب المتأخر هو حصة او سبق كل وسبق
ستون صاعا ويجوز في الغيب مع الحول وبلوغ الغلة وينسب
بلوغ كل غلة بضاها فلا تنقسم الغرة الزكوة الواجبة فيها الى العشر
سقى سحبا او بعلو وضف العشر سقى المتواضع والد والى
وجب فيها ايضا الخمس ان فصلت عن مؤنة السنة وما يست
نار سحبا وثاره بالوق الى غلب الغالبان تساويان نصف
العشر وفي بضع نصف العشر ونسب الزكوة في حصة العامل
في المزارعة والساقاة مع الشرايط وكذا حصة المالك ولا تنقسم
احدهما الى الاخرى وتسقط ذكوات حصة السلطان من الغلة
فلا تجب عليه غيره ويجوز القيمة في الغلة والانعام والتقدير
ويكفي الحول في الغلة وينسب ان غلب بالثقة عدا وحال القوي
فصل في اداء الزكوة للمستحقين وهم الفقراء والمساكين
والعالمون والغارمون وفي الزكوة في السبيل الله وان يسلك
ويقطع للثقة لان لا يجزى الاستيعا وقيل دعوى الاستحقاق

بما يدرى في
سبيل الله من
الزكاة
لا حاجة
لذلك
بما يدرى
في سبيل الله
من الزكاة
لا حاجة
لذلك

م

مع عدم ظهور الكذب ومن دفعها الى غير الحق وجب عليه الخراج
الا ان يكون اجنبيا في الطلب من زكاتها وجب عليه فضاؤها وان اباها
واذا استيف المخرج لم يجز عليه فضاؤها ولا الزكوة ان كان دفعها
غير مستحق وينسب الامر الى الشاهدين ولا كونه عليهم ثمة انما هو الاثر
ولا يجوز اعطاء المستضعف الا في الضرورة وعدم إمكان الارسال
الاظهار ويجوز اعطاء الفقراء المؤمنين منها وشرا ما يحتاجون اليها
ولا يجوز دفع الزكوة الى المخالفين بحسب امر او في اوتاب مستحقين
في الفقير والسكين ان لا يملك مؤنة السنة له ولعائلته او قوة
كذلك الحرفة ولا يمنع ملكه لخدمه او ذنبه او ذنبه الحاجة ولا يجوز دفع
الزكاة الى من يجزئ نفسه على المال وهم ابواه وولاده وزوجاته وما لا
لا دله الدين والنفسه ومن حراما لا يجزى عليه ويجوز اعطاء فقيرة اقامان
ان كانا مؤمنين والا فلا ولا يجوز اعطاؤها شارب الخمر ولا تنقسم الغلة
لكن يعطى الفاجر بقدر كفايته ويجوز شراء كلاب المملوك من الزكوة ونقصه
يجوز دفعها الى الجارية ختانا ومن كان عليه كربة وجب له دفعها على العيون
حضره الموت وجب له دفعها الى كونه الزكوة الواجبة خاصة على عينيها
الأمع ضرورتهم وكون الدافع منهم وكان انسابهم بالأم ذلك كلاب
مع عدم السحق فان نقلها مع وجوده تلفت وجب فان كان لا لا يجوز

بما يدرى في
سبيل الله من
الزكاة
لا حاجة
لذلك

الموت من الكون وعنه مع علم المسحق فان كان المراد غنا الشفاعة
وجوده فان مات وانه المسحق وجوز فساد من المؤمنين منها جنة
ومساكنهم المتصين بها حتى التفت عند ذنوبهم وقت الحجة
في القلبي اذا صحت في ذلك ما بعد الموت وهو ان ليل **الفصل**
في القطرة على كل كلف بالحق في سنة ويحجب عن جميع نفسه
من يموله من سفره وكبره عن فقره وحره وذكوره في علم
وكافه وصيفه من كل واحد صاعا من اعيان الاذن اخرج وهو شجرة
او طاب العرف يكون الفاو له وسبعين ذوقا يخرج من غاي القوت
ويخرج في القهر ويحجب عن ولده او اسلم قبل الحلال لا بعدد وقت القدر
اذا اهل هلال شوال قبل السورة العبد ولا يجوز التأخير فان فعل لم يقط
العرف مع عدم المسحق وهم الفقراء والمساكين وسائر المسحقين من اهل
ولا يجوز دفعها الى المستغنى او عند الضرورة ولا الى الساحب ولا ينبغي
اعطاء المسحق اقل من صاع ويجوز قطرة المالك الشريك اذا اكل الشريك
من اقل **فصل** في شجرة الصدقة حذر ما في الاوقات الشريفة
الصدقة على الكافر والنامي عند الضرورة ولا يجوز للرجوع في الصدقة
ويجوز التناول من غير اخذ ويجب عند الضرورة ويجوز للمعسر ان يعطى
واذا بها والعم على الاعطاء للصدقة بالمال الحرام مع العلم بصاحبه

فصل في الصدقة

فصل في الصدقة

المراد

على المؤمن عند ذنوبه ويجوز منعه ح ويحب الصدقة والحمد لله
الصدقة من مال السلم اذن **فصل** في المحس في غنائم دار الحرب
وقد مال الحرب والناصب العادون كلها من الذهب والفضة والنفق
والخديف والرقاص والملاح والحرث والنفق وغيرها ويشترط للمع
المعدن عشر من ديار ارضا عدا وكذا اكثر في المعدن بشرط بلوغه
ديارا ورضا عدا من القليل واليادون والربح والعين وغير ذلك وفيما
يفضل من مائة الف درهم واليادون من ارباح التجارات والفضة عاقل الف درهم
وبغيرها وفي ارض الذخيرة الشراها من مسلم وفي الحلال اذا اخلط بالحر
ولم يمتز ولم يعرف فله ولا صاحبه وقسمه لداره وفضل للساكنين
والنيل من بيت المباشرة بغير شرط الحاجة وقسم عليهم بقدر كفايتهم
لستهم بان لم يكن لهم وجب انما لكفايتهم من مال الامام ويجب دفع حصته
عليه لم ينال اليهم مع حاجتهم ويجب الخمسة واحدة لكل عام **فصل**
على كل بالغ عاقل في شهر رمضان سرى الحايض والنفساء واستحل
تركها كافر ويجب ثلثة ليلتين تركها وجب ان يجتنبها قبل الاكل اذا اقبل
ولا يجوز الاقطار في قضاء شهر رمضان بعد الزوال ويجوز قبله الاق
منه **فصل** في حياض الكاظمين عن الاكل والشرب والكذب
على الله ورسوله واكثره عليهم السلام وعن الاناس وعن الجماع في نيل

فصل في الصدقة

فصل في الصدقة

فصل في الصدقة

فان اذله ونام التاج على الفضا الكاف

المأفوق من الاثر الى الملاعبة والاستمتاع ونحوها وعن الحنفية بالمأفوق
 ومن افطر شهر رمضان عامدا عالما وجعل عليه القضاء والكفارة عتق
 رقيقا واطعام ستين مسكينا فان عجز بقدره يطبق وان كان ثانيا
 او جاهلا فلا كفارة عليه يجب الا افطاره على الحل الكفارة واحدة وبالاظهار
 على الحرم كفارة الجمع تعدد ويجب الكفارة بعدد الجمع في يوم واحد لا تعدد
 الاكل والشرب ومن اكره وجده على الجمع بما رافق شهر رمضان بطريق
 ويجوز عليه كفارة اذان والتعزير فان طارعه وجب على كل منها الكفارة والتعزير
 ومن اجل الامانة نام باللفصل ثم انذبه ولم يغسل ثم نام حتى أصبح عليه
 القضاء **فصل** في وجوب قضاء الفضا على الجاهل في شهر رمضان حتى يصح
 مع وجوبه ومنه فان فعل وجب القضاء والكفارة ومن نسي عمل الجاهل حتى
 يخرج شهر رمضان لم يغضضه ايام وجب عليه الصلوة والقسم ومن أصبح
 جنبا لم يغسله القسم فضا من شهر رمضان ويجوز هذا ويجوز الغسل
 الحاضر اذا طهر من قبل الصبح فان تركه وجب عليه القضاء وبطل القسم
 ويجب القضاء والكفارة بفعل الماء المالح او الغبار الغليظ والقضاء
 بوضوء الماء اليه بغير وضوء التاقله وسنن القوس انزل بلاعبه واستمنا
 وجب القضاء والكفارة **فصل** في يساء الصائم من المفطر من الملح
 الفجر التاواني يجب بحفظه او اذ ان التفة العناد للاذان بعده ويحكم

فان اذله ونام التاج على الفضا الكاف

اذا لم يبق للصلوة مقدار الفاعه والفعل ومن شاول من غير اعادة للفرج
 فانفق بعد وجب عليه الايام والقضاء كذا من صدق الخبر في اقل تاكيد
 اذ لو كان بالخبر طلع مع فاكل قد طهر صدقة وكذا من افطر الفطرة لله
 اللين طهر خلاص الا ان عليه طهرا لا يجوز الاظهار قبل هذا الحكم الشرعي
 ويجوز ذهابها ولا يجوز تاخيرها الى السحر ويجب القضاء والكفارة بتناول
 المفطر في شهر رمضان وقضائه بعد الزوال عند المعلنين ويجوز الاظهار
 للفقيرة والكوف من القنل ويجب القضاء ومن سئل صائم استسحر في هذا الكذا
فصل في يجب الاظهار على المسافر في شهر رمضان مع الشرط وان قرع على
 القسم ويجوز قضاؤه عليه ان صام ان يكون جاهلا بوجوب الاظهار فلا
 قضاء ويشترط فيه شر وطهر الصلوة ويؤيد بقية السنة ليله او نحو
 قبل الزوال واذا دخل المسافر له قبل الزوال لم يتناول وبطل القسم
 واجزاء وان كان تناول السجدة لها افساك ويجوز عليه القضاء ويجوز
 قضاء شهر رمضان في السفر لا صوم الكفارة ولا النطق باليمين
 عليه صوم ولا يجب الايجاز من يوم التذوق في السفر ولا الموقل المعيق سقلا
 وحضر احمدة ومضاد لباينة والشح والشيعة وذو العاقل لا
 مع عجزه يجب عليه المصدقة عن كل يوم بل وكذا الحال القرب والموضع القليلة
 اللين يجب القضاء اذا زال العذر ويجب الاظهار على المريض الذي يفتر

فان اذله ونام التاج على الفضا الكاف

الشمس في شهر رمضان ويجعل عليه فضاء ويضع القمر في نفسه فان ما وقع
 القمر لم يخرج وجعل الفضا ويجعل الفضا على الحايض والنفاث ويجعل
 الفضا ويجعل الصوم على المسحوق عليها الفصل الثاني في الحايض والنفاث
 الفضا ان لم يكن استجابا ويجعل عليه الفضا **فصل** في صوم شهر رمضان
 على الكافر سوى من له احد الاعذار السابقة فان اظهر مستحلا وجعل عليه
 والاخر مرة وثانية فقل في الثالثة ولا يجزئ الصوم الا برؤية الهلال او
 ولا يجزئ الا بظهور العيد لذلك يلجئ الصوم الى ان يتحقق احد هذين العمل
 فيها باليقين لا الظن ومن اصاب يوم الاثنين صائما ثم شهد عدلان برؤيته
 هلالا فقل على الاظهار ولو بعد الدال ولا يجزئ الاظهار بالرؤية قبل الزوال
 ولا يجزئ الصوم لخلق اوله ويجعل على الاسير والمجوس الذي لا يعرف اهل زمني
 شهر رمضان فان وافقوا واشاروا استمر الاستنباط اجزاء وان تقدمت
 الفضا او ثبت الهلال برؤية العدلين لا بشهادة النساء مع الصبي وتكافئ
 الشهادة آبر مؤمنين لا اقل والنياع وبالرؤية في بلد من بلد ولا يجزئ
 العمل بقول المخالفين مع عدم حصول العلم ولا باخبار المجتنبين وان كان
 الرقبة ثمانية وعشرين يوما وجعل القضاء من منه ويجعل على الكافر الفضا
 ما في الاك من منه فانه كان منه **فصل** في صوم شهر رمضان وصوم
 الكفار وبداية الهدى وصوم النذر والهدى واليمين ومن الاستعانة

الهدى والنذر

صوم

الهدى والنذر

الهدى

الهدى ويجعل التاسع في صوم كفاية اليمين والظهار والقتل والافطار
 وبداية الهدى والنذر وشبهه ومن نذر الصوم حتى يقع الفاعل فيه
 ما عدا الايام الحرمه والظهار واليمين ومن نذر ان يصوم حيا يصوم عليه
 سنة اشهر من نذر ان يصوم زنا او جليل عن خمسة اشهر من نذر
 معينا او شهر من نذر ان يصوم فم من كل يوم بكه في طعام **فصل** في صوم
 التاسع والعاشر من الشهر بقصد السبيل لا الحزن وكذا يوم الاثنين
 وصوم العبد من ايام التشرية كما ينبغي لا يفجرها يوم التشرية
 انه من شهر رمضان وصوم الرضا وعلان يجعل على عشاءه وسجدة او يصوم
 بر من فضا عدا لا يفطر بينهما وصوم السبت وصوم يوم الجمعة
 الدهر وصوم المشاة والمريض واجبا الا ما استثنى وصوم الحايض والنفاث
 ودون العبد والزوجة والولد لا يصومون يطول ما يفترقون
فصل في اجابة عنكم كالاخذ ولو عدا او يمين او مضي يومين
 الثالث ولا يجزئ الا بصوم ولا في مكان سوى المسجد الحرام او مسجد
 النبي صلى الله عليه واله مسجد الكوفة او البصرة او مسجد جامع ولا في
 اقل من ثلثه ولا في ما عدا معنى يمان وجب الثالث ويصوم عليه الحرام ويجزئ
 كفارة الاظهار في رقبته شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا
 ان كان ليلان كان لها او جعل عليه كفارة ان كان ولا يجزئ له الصوم من المسجد

الهدى والنذر

الهدى والنذر

المرأة الحرة والنكاح

أهلها من المهر المسمى الحرام يجب للفران والأفراد على أهل مكة ومن كان
أهلها من مكة ومن كان من غايمة وأربعين ميلا من مكة يجب عليه
التمتع على الحج وأجزاها من الفران والأفراد يجب كونهما من مكة
التمتع مطلق الحج فكل من حج من مكة أو من غيرها فله أن يتعدى ذلك
بذلها الواجب وقدره يجب المحدث على التمتع خاصة ولا يجوز نقله
طول الحج التمتع وسبعة على الرقعة إلا المصطفي عليه الفارق
ولا يجوز الفران بين الحج والعمره ولا ادخال أحدهما على الآخر يجب
العدد من عمره التمتع الحج الأفراد مع الضرورة كضيقة الوقت
وحصول الخضر فلا يجب الهدى مع العدد ويجب الايمان بعمره
التمتع وجبة في عام واحد ولا يجوز التمتع من مكة بعد العرفة
بحرم الحج التمتع مع خوف الفقدان فان فعل ورجع بعد شهر وجب
عمره أخرى ويقنع بها والعاجية عمر التمتع الاحرام والطلاق وكلاء
والسعي والتقصير في عمره الأفراد طواف النساء والواجب في الاحرام
وقد عرفه ووقوف المشعر الرقي والذبح واللقح والتقصير الطواف
وكرهناه والسنن وطواف النساء وكرهناه والرقي والبيتة ان كان حيا
الذبح مخصوص بالتمتع **فصل** لا يجوز قبل الميقات الا اذا كان
او معتزلا آخره من خارجين خارجي الميقات التي لا يجوز ان يهاكهل

وهي

المرأة الحرة والنكاح

الاحرام

الفرق

العقوب من المصلح الا ان عرف ولا أهل المدينة ذوالحليفة وهو
مسجد الشجرة وعند الضرورة المحفة ولاهل النساء والفران المحفة
المرأة ولاهل الطائفة قرن المبارك ومن كان متزهدا فيها
فبعضه متزهدا ولا يجوز تجاوز الميقاتين احرام من فعل والواجب ان
يجب عليه ان يجرم منه وان تعد في الحرم ويجب خروج المقيم اليه
للمواقيت اذا وجد على عمره التمتع فان تعد في الحرم فلا يجب الاحرام
على التمتع من مكة **فصل** يحرم السفرة غير الطاعة والمباحة ويجب
غايته كالحج والعمرة والاحرام والكسب في الضرورة ولا يجوز العمل في
الاحرام ولا يجوز بيعه ويحكم عليه الاما يندى بمقتضى وجوبه لا يخرار
عن المخاف والاحطار واستنحى الرفق ويحرم والداع عن النفس
وعن المؤمن مع الحاجة ولو قبل القرض وعنه وضع ضروره المومن
يفيد الامكان ويجوز الاسراف في النفقة كالحج والعمرة ولا يجوز
جمال المرأة الحائض وقارفا حتى تطهر ونقص مناسكها ويجب حملها
اليه يتوقف على السفر الواجب **فصل** يجب اتخاذ الدواب بقدر
دفع الضرر وان زاد الواجب يجب الا تقاها عليها على من ملكها ان
اودعها ان كانت ماكرلة اللحم ولا يجوز ان يملكها ما لا يطيق ولا يعاها
ولا يربها مع عدم الحاجة ولا يجوز ان يربها ما يضرها الجمل الا صوته ولا

المرأة الحرة والنكاح

المرأة الحرة والنكاح

للمركب ولا يغير **طال** تجب عشرة الناس في السفر والخروج في
العامه باذا الامانة واتامة الشهادة والصدق وكفا الادب
المستحق والقيام بحقوق المؤمنين والفتنة مع المخالفين غير عدل ولا
اذلا له وغيبته وغشيه ونزول معونة عند ضروره ولا يجوز
الفاسق والنجيل والاحمق وقاطع الرحم ونحوهم الغيبيون وغيره او تقيه
وتحرم مجالسته اهل البدع ويحرم وجوب الاكل والشراب عليهم بقدر الامكان
ويحرم والشام ويستحب الانذار به ويحرم التسليم على الفقيه غلاب
التسليم على الفقيه المساور او ترجيح الفقيه وجب الجوارح
بسلح الجهاد اسلم واحد من الجماعة اجرهم واذا رد واحد منهم
ويحرم التسليم على الكفار ولا يابى الا لله ونحوهم الا انهم في ذلك لا يجوز
دخول بيت الفريسيين وجب اكرام المؤمنين وتعظيمهم وتوقيرهم
وتخفيفهم ومن اتهم احد على دينه لم يمان بجنته ولا اباة ان
او ذكر الله غيرا وشهادة وجب كفا الا على المسلمين خصوصه الجيران
وجب تحريم الكاينة ولا يجوز اكلها الا في الجوع اذا كان في
قران واسم الله الا في الضرورة والحزن وجب الصدقة في العلام ويحرم
الكذب لغير الادفع من غير وجب حفظ الشئ على اهل من الكلام من الغيبة
والفتنة ونحوها ويحرم تجر المؤمنين وعلمه ان له والحسد والخيانه

ويحرم الكذب في الجدل والمجادلة والفتنة والكبر الا ما استثنى ويحرم الصدقة
في الفساق ولا يجوز ان يقال للمؤمن نعمت ولا ذكر الكنية واللقب الذي
يكبرها صاحبها ويحرم كون الانسان ذا وجهين ولسانين ولا اسلا
ويحرم حجر المكين بغير موجب وان يقال الهادي وان يستخف بموقعه
الوالدين وقطعة الارحام ولصا عشرة المؤمنين ايحرم بها الفتنه
الا للفاسيق والامس الظاهره كالحدة والعجلة واصلح البدع عام
وفاراك الجماعة ويحرم كفارة الغيبة باقتضال صاحبها والاستغفار
وعبدية غيبة المؤمنين ويحرم سلبها يدك الرد لا يجوز اذا غيب المؤمن
ولا روايته شئ على عياب به ولا سب ولا الطعن عليه ولا اظهار الشبهة
ولا لفته بغير حق ولا سوا ذلك به ولا المعونة على اذاه ولو كان له
له **فصل** في الاحرام للحج والعمرة وبقي الغسل والتطبير ونحوها
شعر الرأس ويحرم فيه الاحرام ثم البليحة والاشعار والنقل يد غير
محرمان الاحرام لا بعد الايمان باحد الثلثة ويجوز بنوي ما يجب عليه
من حج او عمرة ونسك الفريضة ويجوز التلقظ ويجوز لبس ثوبي الاحرام
ويحرم الزيادة والابدال ولا يجوز الاحرام في الحيض ولا في النفاس
فيه وجب الاحرام على الحائض والنفسا كغيرها لكن بغير طهر وعلى النجاسة
كالطاهر ولا يجوز دخوله مكة بغير احرام الا لمرض ومن خرج ثم دخل قبل

وإذا كان في
العمرة

وإذا كان في
العمرة

من اكله او شربه او غلبه **فصل** يحرم على المحرم الصيد والغزاة والبض
 مباشرة ولا ذواتها ولا غلاتها الا يستعمل العود ولا يحل له ان ياكل
 من الصيد البري وان صان على يحرم صيد المحرم على المحل والمحرمة المحل
 والمحرم وكذا صيد المحل اذا ذبح في الحرم ويحرم على المحرم قتل البراءة كالدابة
 واذا ذبح المحرم صيد فهو ميتة حرام على المحل والمحرمة يحرم عليه الجلاء
 والتمكين والاستمتاع بما دونه حتى ينظر بشهوه ولا يستمتع او التفرج
 والعقد والشهادة عليه وان يزوج محلاً او محرماً ولا يحل للمحل ان يزوج
 محلاً فاذا تزوج المحرم عامداً ما لم يجهل به وفارقه او لم يخل له ابداً
 ويحرم على المحرم الطيب هو المشك والعنبر والعطران والورس فان
 اضطر فبارء عليه الكفارة الا البس من ریح العطارين في التسع ضلوف
 الكعبه وخلوف القبر لا يجوز ان يمسك على انفه من الرائحة الذرية
 ولا يجوز ان يدهن ويحرم عليه ثوبه الا ما لله على الله ولا كفاية
 للزينة بما يوجب النظرة الا للزينة وليس ثوبه بغيره وليس الجلب الخمر
 قيصاً او ثياباً او زينة من الخفين والمجوهرات وليس من الثياب التي
 وتغطيها الجرد ويجوز ارتداء الثوب عليه مع الحائض ويحرم عليها البس
 الا الثياب لا يجوز لها الطهارة للزوج ويحرم على المحرم تغطية راسه في
 رعدك ثوبه الا لفه بغيره ولا ثياباً من الجواهر الا لفه بغيره ولا ثياباً من

من اكله او شربه او غلبه

حتى شعر المحل والشليل لا يحل للمحرمة سائر الخبز واخر الخبز وتقليم
 ونظارة الجسد ونظارة الذوات كما استثنى ولا يحرم عليه الاكل والرجوع
 البقرة والغنم ويحرم قطع الشجر الخشيش من الحرم كما استثنى وقطع شجرة
 اطفا في المحل او غصا في الحرم وبالعكس **فصل** يحرم على المحرم يقبل النعامة
 بدنة وفيها الرض بدنة ويقرب وفي النعامة وفي النعامة الاربع
 وفي النعامة المجذبة والدابة الجذبة ويحرم حمل فذ قطع من رعيه في الحرم
 والنفقة والتب حلف وفي القربة والصقوة والعصفور ومنه من
 وفي العنابة كرم من طعام وفي الزبيب اذا لم يزرع من طعامه المحل
 ويحرم هام الطير الشاة وفي الفرج حمل اربعين وفي البضعة درهم ان لم يكن
 غزاة الفرج والا فالحمل يحرم على المحل يقبل النعامة في الحرم درهم وفي الفرج
 نصف درهم وفي البضعة ربع درهم ويجوز على المحرم في الحرم الكاهنات
 الا ان تجاور البنية ومن اضل الصيد المحرم وجب عليه طلاقه او اسكه
 وقلعه وجب عليه الغداء ويحرم اكله من صيد المحرم وجب الكفارة بالاعلاق
 النافذة الا لا ذواته الاشارة اذا اقل اذا اشترى محرمان ففصلاً مستثناة
 على كل منهن نداه كالمواكيد والارقد والاربعصد السيد فوقع في
 ويجوز عليه نداء واحد مع عدم قصد النداء ويجوز ان سيداً فاستأجر
 احدهما وجب كل منهما نداء ويجوز نداء غلف الطعام الحرم بغيره فامد السيد

نجيب الصلوة بقيمة ما يصاحبه من غيره والحرم اذا كسر من غير نية لم يترك
 فيه الفرج ويجزئ عليه من غسله ان كان من الابل بعد البقش
 نجح كان هذا للكعبة وفي بعض القطا رسا الجمل الغنم ان كان منها
 كذلك وان كان من غير ذلك فله ثمة نعامه بكارة من اودى به من
 بكارة من الغنم وفي بعض جهل الحرم فبئنه وهو ربه ان كان من الفرج
 في كل خمسة شاة او حل احدى وان لم يحرم صيد الفرس ولم يحرم
 اشارة من نداء كماله وان كسبه او جمل من الغنم ان كان من
 ذلك وفي قرن الغزال يعفنه وروى في يده نصف قيمته وهو
 الصيد وهو يترك الحرم ويجب نداء ان قتل به كفاية الصيد
 عند رصدها عالمنا واجهلا ربح في كل جردة كفاية لها وان كان
 كثير اندم شاة الا ان لا يكون الفري ومن قتل اسد الحرم ولم يرد
 عليه كرش واذا انظر الحرم الى الصيد والمينة وجب ان يتنار الصيد
 منه ويغلي واذا انكر منه الصيد لم يجز على الفلاة الا ان يملك
 وان نكر منه خطا وجب عليه كرامة نذره ونج ذلك ما الصيد ان كان
 في الحرم الحج وبكاه ان كان في الحرم ونذره من الصيد حيث شاء
 الحرم طرية وشرب لبنها وجب عليه وان كان في الحرم فبئنه ايضا
 من صيده يعرفه وجب عليه شاة ويجوز من الصيد ان طرده او كل من

آخر واذا احرم الصيد باذن سيده نأق صيدها وجب على السيد
 يجب على الحرم الجماع عامدا عالمنا قبل وقوف المشربة والحج من قبل
 جلا كان او امرأة فان عجز فشاءه وجب ان يقترأ من وضعها
 يقضي الحج ويعود اليه فلا يخلو ان كان معهما ثالث وان اراد العود
 في طريق اخرى سقط وجوب الاقتراف بعد قضاء المناسك
 واذا اكره الحرم وجبه المحرم وجب عليه بدنان والحج من قبل
 ولم يجز عليه اشئ ولو جامع معها فلهما بعد تقصير احدهما قبل
 تقصير الآخر وجب عليه بدنة واذا جامع بعد وقوف المشربة وجب
 بدنة دون الحج من قبل وكذا من جامع فيما دون الحج فان
 اكرهها وجب عليه بدشان والمحل اذا جامع امته المحرم باذنه
 عامدا عالمنا وجب عليه بدنة او بقرة او شاة وان كان معصرا
 وجب عليه شاة او صيما او صدقة واذا جامع بعد الوقوف
 قبل طواف الزيارة لم يجرؤ وان عجز فقرة او شاة فان جاز
 بعد طواف النساء وجب عليه بدنة او بقرة او شاة
 للمع وكذا اذا انظر الحرم الى غير اهلها فاعني المعصرا اذا جامع بعد
 قبل التقصير كذلك فان جامع قبل التي وجب عليه بدنة وقضاء العرة
 فان قبل بعده قبل التقصير وجب عليه شاة ومن لا عيلة وهو

منه على يد غيره والنج من قابل كذا من عبث بذكره حتى
 واذا من امره بشيء او قبله وجب عليه شاة فان ستمها
 بشيء فانه وجب عليه بشيء واذا قضت الناسك وهي حايض
 وجب عليها بدنه ولو لم يكن من قابل واذا شرب الخمر ودخل الماء عليه
 بدنه وكذا العورة والمحللة العانة باجرامه والمشي الى المقعد ولو
 محلة وجب عليه الخمر في الجدل اثنا صادقا او تركه كذا بشاة
 ولثنا كذا في غيره وجب عليه ان لا يمشي الى القسوة بغيره ويجوز
 في الطهارة وفي كل ما عدا ذلك من شاة وان لبس من الثياب
 وجب عليه لكل صنف فداء ولو اضطر واذا نظف بطنه عدل في عدم
 وان نظف احداهما لزمه اطعام عشرة مساكين وان تعذر فصدقات
 لزمه لكل طرفة من طعامه فاقابل عشره وجب عليه شاة وكذا الغش
 في مجلس من مجلسين وجب عليه ما اذا افشاء من الثياب فادخل
 على الفقة شاة واذا اخلوا راسه عدل ولو كاذب وجب عليه شاة او اطعام
 ستة مساكين لكل مسكين مدان واذا طرحت قلة وقتلوا من
 نوبة وجب عليه كفن طحا وكذا ان مشى شعره عبا فشق منه
 شيئا واذا اضطر المحمان وجب عليه كل من هادم واذا فلع صرصة
 ومنه في شجرة كبيرة من الخمر وجب عليه بقره وان كانت صغيرة وجب

نصل
 بس الجهم عليه

من

بشئها الا ان استثنى المصدر والمصدر يتعدى ونحو النسا
 المصدر ومن المصدر الا بعد طرفة النساء ويجوز المحض
 الهدى ولا يحل له ان يحل حتى يبلغ محله وجب عليه الخمر في كل مرة
 ان يملك وان لم يبلغ هديه وجب عليه من قابل واذا لم يملك
 وجب عليه الا تخاف مع طلق الاداء فان كان في الجمل يعرف فشاخ
 الاربعة ما لم يفسد من سالة ومن خرج فان لم يفسد جاز ان يخرج فاقا
 الا ان يار كذا للفرق والمنع وجب عليه الخمر في سبيل الهدى اذا فلع
 ولائنه حجب الكعبة ان افله سنة وجب عليه ان لم يفسد الخمر
 ويجوز ان يفسد من غلبها او غلب السجدة حصا ومن اخذ منها شيئا
 وجب ان يردده ولا يجوز ان يقام على الجاني ولا تصدق الخمر
 ان يكون حفي فيه ويجوز ان يعيق عليه الخمر ولا يجوز ان يفسد الخمر
 ويجوز هدم الكعبة واذا نجاها واكلها ما يهدى اليها
 او يرمى لها به وجب منه مرة المحتاج من الحاج ولا يجوز دفعه
 الى الخلاء ولا التفريق على الكعبة ولا التكفين بكسها ولا يخل
 اخذ عظة الخمر الا لمنشد ويجوز ان الرجل قبل الحج او قبل الطواف
 ان لم يكن مخمرا ويحرم البول والشرط في الكعبة وفي المسجد
 وجب على الاول وتغير الثاني جيلوا في الحج والعمره والوف

نصل

نصل

نصل

النساء ويجب ان يكون النذر والعهد واليمين ويجب طواف النساء
على الرجل والمرأة والحصى وغيرهم في الحج وعرفه الا ان يكون لا التمتع
ولا يجوز الاستئمان لغيره منهم قبل ولا المتكلمين ويجب كفنا الطواف
المعاجز يجب النية في اقله والتقصير وكونه سبعة اشواط ولا يفتل
بالحجر الاسود والختم به وتقدمه على صلواته ولحسا الاشواط وجعل
الكعبة عن يساره وكنت الطواف بين الكعبة والمقام ولا يخرج
الساعة عنها الا من من ذلك على جميع الجهات ارجو ان يكون في حال الحج
الطواف والشاؤون ان يمشي خارجا من ارض مكة من ارض الطواف
الراجل مسمى في الحج وعادته وكذا السبعة اشواط من فسي
شوطا منه وجان ياتي به ولو في اثناء التسبيح وان يستحب فيه مع
التقدم من شدة الاشواط قبل الاضطرار في السبعة اشواط
وجعل الاستئمان من زائد شوط في الرجوع عدا وجعل على الاعادة
وان ذكر قبل الركوع قطعه ومن سأل في السبعة اشواط فها جازية
على السبعة ويجب الطواف في الرجوع فانه وان طاف واجبا بغيره
وجعل عادة ذلك الحديث فيه قبل تجاوز النصف لا بعد ذلك القطعة
قبل التجاوز ولو طاف من بعد وجب الاتمام لا الاستئمان ويجب
بالعاجز ويجزى عن الحامل والمحل مع النية وكذا التسبيح ولا يجزى

الطواف

الطواف من الحاضر بكاه ويجزى عن الغائب بشرط طهارة الثوب والبدن
من الخبث في الطواف الواجب وسر العورت ومن ترك الطواف عمدا
بطل حجته وجعل له بدلة ولا عاده ولو جاهلا من نسي طواف
التسبيح وجعل واقع وجبت بهعت هذا الا ان يكون تجاوز
النصف ويجب تقديم الطواف على التسبيح فان خالف عاد التسبيح
تقديم التسبيح الطواف والتسبيح على الوقتين الا ان يكون في وقت
وجب تأخير طواف النساء عن التسبيح ومن نذر ان يطوف على اربع طواف
اسبوعين ويجب ايقاع ركعتي الطواف الرجوع في المقام والى البيت
جانبه حيث هو لان فان صلاها في غير وجب له عاده وان لم
خرج وجب عليه العود ان امكن ولا الاستئانة ويجب تقديمها على التسبيح
وجزى الطواف على الحائض والنفسا فان ضاق وقتا الوقوف وجب
عليها العود الى الاضداد والطواف بعد الظهر واذا احسن قبل
تجاوز النصف وجب عليه قطعها والاستئانة او اذ الحضر وبعد
ثم يجزى الا تمام ولها ان تسعي حائضا يجب التسبيح بعد الطواف
الواجب الا ما نذر الاطواف التسبيح وكونه سبعة اشواط ولا
بالصفا والختم المبرقة وعادته في شوط الرجوع نحو ولحسا الاشواط

فصل
النية

من ترك السعي في الحج عمدا وجب عليه الحج من ثابلا ومن نسيه وجب
 وان خرج وجب ان يعود وان تغذر وجب ان يستيب ومن
 بالمر وقيل التفاديجان بعد وكذا لو زاد على السبعة على انسيا
 ومن ملن نام السعي فغيره ذكر النقص ولو شوطا وجب عليه اتمامه
 وذبح بقره يتصل بها عجب التفصيل في عمره الفصح وعمره
 بعد السعي وجب فيه اباة فشي من الشوا والظواهر ان قل في النية
 ويجزى الحلق في عمره الفصح الا اذا زاد له هو اقل ويجزى في عمره الفصح
 وفي الحج على الامة ومن تعد ترك التفصيل حتى احرم بالحج بطلت عمرته
 وصار من حجة معروفة ولا يجوز للمتنع لم يرجع من مكة حتى يخرج منه
 مع خوف فوته ولا خلاف انه التناقل في التقدير فان فعل وجب الكفا
 بج وقوف العرفة على الحاج بعد الاكرام يوم التاسع من
 وحدها ما بين عرفة وشعر وعمره وفي الجواز والادراك ويجزى
 الوقوف في هذه الحدود والوقوف بعرفة واجب من تركه عمدا بطل
 حجة والراجح اليقينة والكون بها ولو جالسها او راها من زوال
 الشمس الى غروبها المعلوم بذهاب الحرة المشرفة ومن افاضلها
 قبله عامدا وجب عليه ان يخرجهها يوم النحر وان يجزى عليه سعة

عشر يوما وجب العمل في عشرين يوما وعرفة على رؤبة الهلال او فتي
 ومن فاته الوقوف الاختياري وجب عليه الوقوف ليلة العيد
 بج الوقوف بالشعر على الحاج بعد وقوف عرفة ومن فاته يجزى
 الشعر والراجح اليقينة والكون به من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولا يجوز
 الا فاضلة منه قبل الفجر الا في ضرورة كالحرف في فجر الوقوف ليلة
 ومن فاته الاختياري والاضطراب في الاقل اجزاء التا وهو ما بين
 طلوع الشمس والاقبال ومن خرج منه قبله وجب ان يعود اليه و
 ولو اخطأ طلوع الشمس فاقفوا لاختياري الشعر ويجزى في
 الاختياريان والمضطر اريان واختياري واخطأ في معا وانظر
 الشعر بافتراده ومن فاته الوقوفان ولو لم يخطأ بطل حجه وجب
 عليه ان يتحل بعرفة ومن فاته احدهما عمدا بطل حجه وانه بدنه
 بج رمي جمرة العقبة خاصة يوم النحر ولا يجوز الرمي
 الحصى ولا يحصى غير الحرم ولا يبارى به ويجب النية في اوله والرمي
 بسبع حصيات واما الجمره بفعله وقت الرمي من طلوع الشمس
 الى غروبها ولا يجوز بالليل الا في ضرورة ومن فاته وجب عليه الغضا
 من العدة ويجزى بها الرمي ولا يجوز الاستئمان الا في ضرورة
 بج ذبح الهدي على المنع خاصة وقربان شاة ويجزى الهدي على

اجزاء ١٢

فصل

١٢

للموتين الموتين ان يملأ من بعده وان يامر بالصوم فان اورد
 احد الموتين معناه اخراجه الحج وحيث عليه الهدى ان كان
 متعاضدا من حج فبقي وحيث ان يذبح عند ان لم يكن له هدى مع
 الحج الصوم عنه وجعل الذبح بمنى يوم النحر او يومين بعده وجب
 كون من لا يلبس البقر والغنم ولا يجرى الجليمة وان لم يجرى الحج
 من الضاد الثاني من العمد النعم من البقر لا يجرى النحر ولا يجوز
 ولا ناض الخلفة ولا المهر ولا حيث لا يكون على طهارة نعم الا ان
 يشترط على ان يسمي ومن وجب له ذباضا لا وجب ان يعرفه يوم
 ما جدد وجب ان يدعه عنه اذا نزع الهدى وجب بحجها او غيرها
 ولا بد في الذبح والخمر من النسيء واستحقاق الغلظة ولا يخفى المباشرة
 ويعبر اسام الغائب عن الابل وذبح ما سواها يجب الابتداء بالذبيحة
 ثم الذبح ثم الخلق فان خالف اجزاءه يجب الاكل من الهدى والاهداء
 والاطعام ومن علم الهدى وجد الغنم وجب ان يتلفه عند تقه
 يشترطه ويدعه في ذبحه والافق فابل ومن وجد الغنم بعد ايام
 الذبح صاوكا من لم يجد ذباضا يجب صوم بدل الهدى عشرة ايام
 ثلثة اشغاليه في ذبح الحج ولولاه اوله وسبعة اذا ذبح الهله
 او مضى فقد قطع المشافرة فصح اذا جاوره من فانه معتم

لا ذبح

في ذبيحة الحج وحيث عليه شاة ولم يجز ثمر القصر ومن ما قبل القصر
 وحيث يصوم عنه وليلة التلقاد ومن السبعة ومن صام الثروة
 وقوله اخراجه صوم بعد ايام الشريق فان صام يوما وظل العبد
 بعدها ومن وجب عليه بذن فحج اجرام سبع شاة فان نحر اجرام
 ثمانية غنم او ما ولا يجب سبع شاة الجبل الهدى ومن بذن هذا عليه
 مكانا وجبة لا ذبيحة ولا يجوز الاطعام من لونه الاضاح كذا
 البهائم **فصل** في الحل او النقص على الحاج بعد الذبح فان زاد
 البت فلما علم ان عليه شاة ويعد الطواف والسبع
 ان قد علم عليه ومن ترك حتى خرج من منى يجب عليه العود ان امكروا
 الحل على المرأة ولا بد منه للضرورة والميت ولا يحل للرجل ولا المرأة الا
 الاستمتاع قبل طواف النساء ولا الطيب قبل طواف الحج للمتمتع وقبل الحل
 غيره ولا باقي المحرم قبل الحل ولا العبد ما دام في المحرم **فصل** في الحل
 الحج بعد الحل ان لم يكن قد تم على العرفه ثم ركعاه ثم طواف النساء
 يوم النحر ومن العمد وجب العود الى منى للزى والميت ولا يجوز البت
 بغيرها الى الشريق فان فعل لونه عن كل ليلة شاة الا ان يبيت
 بكلمة مشغلا بالعبادة او خرج من منى بعد نصف الليل ومن لم
 رجع الى منى من وجب عليه العود والرق فان تقدم وجب

الاستسباب

منه ما قبل القصر

منه ما قبل القصر

ولو في نال بجسمه الأول في الوسطى ثم حجرة العقبة بسمع سمع نارا
 من نارا على عاد على ما يحصل معه الترتيب ويحقق ما ربح حصيا
 ومن نرى واحدة ان بها فان استنبهت في الثلاث وجبت لكل ولا يجوز
 التقية الا في حال القتال ويجوز في الثالث عشر فله ويجوز بينهما
 من اتقى الصيد والنشأ في ارامه خاصة والاقر الثاني **فصل**
 يجب العزم على المستطیع ويجوز عزم المتع عنها ويجوز تظلمها على الحج
 وتأخير المفردة ولا يجوز عزم التمتع في غير شهر الحج ويجب التذنب
 والعهد واليمين وقد تقدم تفصيل افعالها واحكامها **فصل**
 تحريم زيارة النبي صلى الله عليه وسلم كفاية ويجوز ائتمار المدينة والمشاهد
 المشرفة وتعالقها وتقبيلها وحرم المدينة من عائلته ولا يجوز لغيره
 شجر ولا يقص من صيده من الحرم ويجوز اتخاذ يوم العيد عيدا
 وجوز زيارة الحسين وسائر الائمة عليهم السلام وحرم اهانته وزيارته **فصل**
 بما وجب ائتمارها واكرامها وروى عدم جواز ائتمارها وروى عدم جواز
 السفر لزيارة القبر الا بعد ائتمارهم عليهم السلام ولا يجوز الطواف بالقبر
 ولا الحج لغير الله **كتاب الجهاد** وهو واجب مع القدرة عليه
 والمالحة اليه بشرط البلوغ والعقل واذن الامام وامره ويكره مع
 الجائر لا لدفع الضر ولا لفتح الخرج بالسيف واما الغية ولا يجوز

من اهل البيت
 من اهل البيت

من اهل البيت
 من اهل البيت

روى

ان يقتل من اهل الحرب النساء ولا يغير المكلف الاداء ما ومن اعطى
 اما ما وجب عليه وعلى المسلمين الوفاء به ويحرم القدر والقصاص
 وان يقال في الاشهر الحرام الامن لا يري لها حرمه ويحرم القمار
 الا ان يزيد العدة وعن الصنف ومخوف القتل ومخوف الاذى
 الشرع بعد الحج وسكنى المسلم دار الحرب ولا ضرورة ويجب
 عن النفس والحريم والمؤمن ان خاف القتل المأل وان جازى
 فقال اهل الكتاب حتى يسلموا ويقبلوا الجزية بشرط الذمة
 او يقتلوا او قتال غيرهم حتى يسلموا او يقتلوا ويجوز للشاب الكفا
 في الملابس ونحوها واذا اشبهه الطفل بالغ وجب ان يعتبر
 بالآباء **فصل** يجب جهاد الانسان نفسه بمنعها من الجرائم
 ويجزها على الواجب احضار القيام بفروض الواجب والحقوق
 الواجبة للمؤمنين تحصيل العلم واليقين والتوكل على الله
 والرجاء له والخوف منه وحسن الظن به وطاعة الله ورسوله
 معصية وملازمة الوبر والعفة وانشاء رضى الله وتذنب
 العاقبة والاضفاف والعدل واصلاح النفس واجتناب الذنوب
 والذات المحرمة وحقوق الذنوب وكفران النعمة ويجب اجتناب
 الكبار وهي كثيرة بل جميع الذنوب كباير وليس فيها صغائر الا

المبرور

من اهل البيت
 من اهل البيت

بالنسبة ومن اكبر الكبار الشريك بالله والياس من روح الله
 والامن بكر الله والعقود والقتل والاذياء والارباب والربا
 والشر وضع الكون وشهادة الزور والسرقة وشرب الخمر والغش والظلم
 والكذب والاسراف والجحوق والاستغفار بالملاهي والاهمال
 الذنب وجب النعمة من جميع الذنوب ويجوز طلب التماسه الذنوب
 واحسان اللطفا بالدين ويجب تسكين ما يغضب من فعل الزمر والعدا
 دون العقبة ولا يجوز التعصب على المال ولا التكبر في الخير انفق
 اهل الحق والاحكام الدنيا المحرمة والحرم عليها ولا اساسة الخلق والفسق
 والبداء واذاء الناس ولا البغى والظلم ويجب الشورى منه وينبغي فيها
 من الظلم الا الهلما فان عجز استغفر لهم ومن اضل الناس يجب عليه التوبة
 وينبغي فيها ردهم للحق ولا يجوز القضاء بالظلم ولا الاعانة عليه
 الا عذر الله بالذنوب والندم والعزم على ترك العود والاستغفار
 والاعتراف في التوبة واداء الحقوق الفائتة وتزديد التوبة طاعة
 ويصح في امر العزبان يتوب من الفسق والكفر ويجب سببه النفس
 وتزديد ايضا فان وراثة الخلف عند نكاح العزم صوابا لا ريب
كتاب الامم بالمعنى المسمى وهو ايجاز في نظم العلم المعروف بالملكوت
 الثاني والامن من القهر ويجب اكرام الاحياء والنبات عن المشا والامكان

توحيات

الملك

بالفقيه بالشا ثم بالمدعي بخار الاعلى الخامسة والعشرون
 من الامم والنبات والحق بالملكوت في اظهار الكراهة للملكوت واعلى
 وجهه والحاصل ان لا يترك كل ما يمكن والعصاة باغض لنفسه
 بالمعروف فيهم من الذكر فان لم يكن منهم سقط ويجب ان يباين
 من العباد ويتواضعوا بغير عنده من الحرامات ويجوز ارجاء المال في
 الخلق حتى لو الدين ويجب الحية الله والبغض في الله وجب للمطيع
 ويحق الطاعة والعاسي ويحق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 يرفق ودعا الناس للاسلام مع الامن ولا يجوز ذلك وجب الثقة في
 والعصاة لا دفع الضرر بقدر ما في الغبة الا في شرب الخمر
 الانبياء ولا اله والبراءة منهم والقتل والرجح ويجب كتم الدين عن
 اهل الوع والخوف ولا يجوز تسمية للمعاد ولا غيره من الامم على الملوك
 النقية والخوف ولا يجوز اهل المعاد والاطمئنان اجازة وتجب البراءة
 من اهل البدع ومن يتبعهم وتخير الناس منهم ان لم يكن **فصل** ينبغي
 مثل المعروف ويجب ان يعرض في المراسم ولا يجوز ومنعه غير منعه
 الشرع ويجوز كراهة الغيبة ويجب نفي اللعن مع ضرورة بقدر ما يمكن
 والنظام والمعرض شكر الغيبة واداء الحقوق فيها والاهتمام بامور المسلمين
 صحتهم وعلم غشهم وذلك معصية لهم مع ضرورة انهم **كتاب**

توحيات

الحجاء وقولهم وهي وجبة اذا وقف عليها كقائمة النفس
 النقية ويجب طلب التزقيها او غيرها بقدر دفع الضرر ويجب
 على المالك لادون الحرام ويجب اتفاق على وجبة النفقة في الجلاله
 وتنجي التزقيها **فصل** في التزقيها من المالك لادون الحرام
 يعني المالك لا يجوز اخذ من المالك لادون الحرام ولا في الطاعة مع المالك لادون الحرام
 الفاجر في بيع الخمر والبيد والمسكر والنفق والخمر والبيد والذبا
 والشرق والكمائة وجره القضاء في بيع المشايخ والشرع لا عقلة
 وفي الحرب وبيع الكلاب الاكل والبيد والماشية والحايطة وكسبها
 الا للمساكين اذا لم يدر على الجاهل وبيع الخبة وشراؤها وبيعها
 وتعلمها وكسبها في الجاهل بالاطل تدليس الماشية وتعلم الحكم النجس
 وتعلمها والعلم بها والنظر فيها للعلم وتعلمها وتعلمها واستعماله
 وتعلمها في الكاهن والنجس والضيافة والبركة الا اذا كان ولا امانه في
 المحقق لا الرق والجلد والنفار والكسب حق الجوز والبيض
 والخنايف وشرا الاغراس الا في علم الاذن وبيع القود وعنده الا في
 وبيع المشايخ لعل المالك لادون الحرام او منها او غيرها او غيرها الظالم
 على الظالم ولو لم يدر في بيع الظالم وحبته بقاءه والولاة من قبل الا
 لادون الحرام وتنع المالك من العمل النجس بقدر الامكان ويجب في الظالم

سب

في الجاهل

في

لا

الى اهلها ان عرفهم ولا تصدق بها ويجب الدية العدل والعمل بالشرع
 وجوز قول الجاهل من ان علمه بعينها حرما ولا فلا والشرع والعدل
 وشرب الخمر ومقتها وحملها وجرها والمسا على شرها وبيع العنصر
 بغير اذن الجاهل المالكين واكمل الى التيمم على وجه حاله الى الجاهل
 والشرع ويجب عليه ولا يجوز التفرغ الى السلم بغير اذن او طيب
 ويجوز عن المسلمين كسب اللبث بالماء ونسبة الجاهل التاوية
 ومن صالح السلطان على الخيرة لغيره ان ينادي من العدة الكس
 ويجوز على الصنف المحبة والتماثل وان لا يروح وبيع المظلة دار
 الاسلام والغنا محقق في القرآن وتعلمها وتعلمها وساعد الجاهل
 في الجلس والقبلة الا ما استغنى في القيمة واستغنى الاشياء الملائمة
 وشراؤها وساعها والعباد بالشرع والنفق والخصم عند الاذن
 بالشرع والسلم عليه بغيره وشراؤه واكمل ثبته واتخاذ النظر اليه
 لا يجوز **فصل** في ما لا يملك بغير اذن المالك الا لادون الحرام والوحي ماله
 الصغير مع العبطة ولا المشركه في الشرع في البيع اذ لم يحرم
 المالك وتراضاه الفاتية فان غرس او نوى في الارض وجب زوالها
 ولا يجوز بيع الكيل والمزدون مجازفة ولا يجوز فيها الا البيع كمال
 مجهول ولا يبيع الا بغير منفرد بها ولا يبيع ما يضر بالسياق بذلك ولا يبيع

بار

قبوله

القبض

في الجاهل

ان لو فهم لا معلوم وكما لا يقدر على تسليمه ويشترطه البائع والمشتري
 المبيع والشئ ولا يجوز بيع الوقف ولا الارض الموضوعة عنده ولا
 بيع الطريق غير المأهول ومن لم يفران بيع له لم يفران يشترط لنفسه
 ويحرم الكافة كما لا يجوز الاحتكار مع ضرورة المسلمين في الخلقة في
 الفقر والرياسة والنعيم والفتنة اذا لم يجدوا بيع غيره ويجوز على المحل
 البيع ولا يجوز ان يبيع عليه **فصل** تعمل من المتبايعين الخيار في المحل
 يقر فان اذ افسخ احداهما جاز على الآخر القول الا ان يشترط اسقف
 وفي بيع اللوز ان تلتزم ايام المشرق علم يتقربا ويعدت فيه واذا اشترى
 خيار او بيع عليها الزنا او خيار الخيار للبائع بعد التملك وفيما
 البت بعد حلول الليل وخيار الرؤية بعد هاء العين العين عند
 ولا يجوز بيع الاعيان المربوطة بغير رغبة ولا وصف ولا كم العين
 للمؤمن ولا غشقة **فصل** اذا لم يبيعوا الاجل وجب على البائع اقبالا
 المبيع وعلى المشتري قباض النفع في الحال اذ حصل الاقباض وجب على
 الآخر القبض ما اذا عين الاجل وجب عليها الوفاء ولا يجوز للمحل ما
 بزيادة فيه جبهة تعجيل المحل بقصد منه ويحرم ولا يجوز ان يبيع
 ما قيم عليه الاجل وان جعل له ما زاد ويجوز كرايا المبيع المأجور ان كان
 ولا يجوز الاثالة المضبوطة من الثمن ويجب ثمان الدال مع التقريط

والزاد

بذلك
 والنظر ومن اشترى اشعة صفقة لم يخلو بيع بعضها امرا لانه ان
 وجب العلم بالعرضين وورد ما زاد عن حق القابض الا ان يطبق في المبيع
 واحدنا العرف من الثمن ومن لم يحد ان يشترى له لم يحد ان يبيع
 لنفسه يبيعه ولا يعلم وكل شرط سائغ في عقد لازم يجب ان لا يوجب
 للبائع ان يرضو وكل المشتري لا يحدون حقه **فصل** من اشترى
 امة فوطئها ثم ظهر لها عيب جوزه رد قايلا له ان كان لا يكون
 عيب الجمل فان رد قايلا وجب ان يرها معها عشرين يوما ان كانت
 وضفة ان كانت ثيبا ولا يجوز الرد بالعيب مع البراءة منه ولا مع علم
 المشتري ولا بعد غناه **فصل** الزنا حرام وهو بيع المتبايعين من الكليل
 او الموزون تفاضلا او متجلا او القرض بشرط النفع ولو صفقه
 والخلقة والشعر جبر هذا لا يجوز بيع احدهما بالآخر تفاضلا او متجلا
 لهذا التاثر الى ما لكان ان كان عالما بالخبر والافلا ولا يجوز بيع الثمن
 والزيق العنبر ولا يجوز التفاضل في الربوي وان كان لهما الحق
 ومن اراد بيع الربوي تفاضلا يجب ان يجعل مع الناقص من غير جنسه
فصل يحرم التفاضل في بيع الغنمة بمنزلة الذهب بمنزلة ويحرم
 مساويا ويحرم القبض في المجلس والابطل وان تفاضلا جبره على جنسه
 من غير جنسه واذا جعلا ولم يعلم انه للمعبر به باعها بالمال او غيرها

المؤمن والمؤمنة

وسكان ذواتها

وهو ما زاد من ذلك

واذا بيع المشوش بحبسه وجب ان يزلوا الشر زيادة ثقاته
ولا يجوز بيع غرة الخمر منه وهي الزانية ولا بيع الزرع بحب
وهي الحماقيل **فصل** لا يملك التاجر حكر عليه من الاثاث البتة
ولا الضاع ومنى ذلك الحذيق ان يفتقد له ذلك من عدل
العويون والمرأة تملك من عدلها ومن اشترى حمة وبيع عليه اسرها
بحضرة ان كانت تحضن ولا يفسد له واربعين يوما ويجب الاستبراء
على من اراد بيعها ولا يفسد المشتري وطولها بل الاستبراء الا ان يكون
صغيرة او ابنة او كرك الوافق الا ان كان حتمها او اشترى من
امه او ثقتها ولا يفسد لها ولا يجوز طء المشتري كما حتى ينشأ
اربعة اشهر وعشرة ايام ولا يجوز الترافع بين الاطفال علمائهم البيع حتى
يستغنى الامع الترافع ويجب على المشتري الوفاء اذا اشترى عليه علم البيع
والحبة للهناء دون الميراث ولا يجوز بيع امر اليتيم الا من رتبها مع امر
مركها ولا يجوز بيع الحر بحرة **فصل** يجب على السلف كمال الجس والعنف
وتعويض العوضين والاجل ولا يجوز فيما لا ينضب بالرضا كذا في
القول جلا وجود المبيع وقت الملوقة **فصل** يجب الاقران لرفع
الضرر ولا يجوز بيع مع عدم الحاجة وجب كذا لو بيعت الدين وبنية
قضاء مع العي وبها القضاة ولما المهر من الماطلة بالدين وطبق

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

والله

عن اهلها ويجب بيع ما يرد من الكفا من مسكن ومنه فضاء الدين دون
ولا يجوز بيع الدين بالدين ويجب ان يفرق الماطلة الاعطاء والملاطفة
مع النقد ويجوز التفرع مع النقد كالحق معه ومن كاهل دينه فاعطه عليه
اذا كان الاجتهاد عليه ويجب ثبات دين الفيل من دينه ان يضاف شيئا
او قضاها غلظ في نظر العبيد **فصل** لا يجوز بيع حرة ومن اذن له
في الدين وبيع عليه قضاؤه ولا وجب على العبد الشق **فصل**
في الرهن يشترط فيه الشق ولا يجوز الرهن في يد من اذن له
فما لا يجوز بيعه الا ان لا يعرف فيجب بيع الرهن وبيع خطا اذن
واذا لم يفرط يجب فانه لا يلا ويجوز الزيادة من الدين في نفس
وان استقر الرهن شيئا على الرهن ومنه ما وجب ختمه حتى ان كان
ويحفظ الرهن ولو بالبقعة وينافسان كمال الدين للرهن في الشق
بالرهن **فصل** في الجمل لا يجوز بيع الرهن الصغير المجنون والشيعة في
البيع من غير حق تولى المانع وكذا الميراث الامع الاذن ويجب ماله
على من اذنه الحصة فان وجد مع غيره بيعه وبيعه اليه ان يفسد
ويجب جبر الدين بعد ثبوت حق يوتي او يظهر عسا ولا يجوز للمريض
الوصية بالكرهين **فصل** في القضا يجب على القضاة ان يمتنعوا مع
المشتري ولا يجوز له الرجوع على المشتري عند عدم اذنه ولو لم يرض

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء

الغرض من الدين وضمنه البائين وجعل عليه ويشترط ملاءة الغرض
 للفقير له باعسان ولا يجوز الغرض ان يرجع باكثر مما دفع ومن قبل
 لمحضار غير موثوق وجعل عليه الا جالس حتى يخرجه او ما عليه ولا يجوز رجوع
 للمحال على الجبل بعد الرضا **فصل** في الصلح بين التائب وبين غيره
 رضاه وعلية الحق او جعلها ولا يجوز مع جهل احد ما خاض ولا يجوز
 الصلح على الدين للمال ازيد من ماله ولا يصح الاصلاح بين الناس كقايمة
 ويجوز عينا ولا يجوز بيع المسلمين من المال باح قبل الجارية ولا من الطريق
 وسائر المشتريات **فصل** في الشركة لا يجوز الشركة في مال الشرك بغير ان
 او طبقت ولا الحائز ولا على امانة المشتركة ويجب حفظ حصصه فانتهى
 وايضا لا يصح للطالب ولو شرط في الفرق الاجتماع وجعل الزاوية لكلا
 كل شرط سابق حتى قاسما ولا يجوز قسمه الدين الشريك قبل قبضته
فصل ما حصل للمالك في المضاربة اذا عين المالك من عامن الفرق في مال المالك
 فان خالف فلف المالك وجعل عليه ضمان وان رجع كان بينهما وجب عليهما
 المدة بشرط الحصة وسائر الشروط السابقة ما لم يفتح الضاربة او
 احدهما وجب الضمان مع التقطع خاصة واذا اختلف المالك العالم المخرجه
 ان ياتخذ الاواسد ولا يجوز المضاربة بالدين حتى يقبض ولا
 باليقين الا لو لم يملك **فصل** في الزاوية والمشار يجب الرجوع في

الصلح بين التائب وبين غيره
 في الشركة لا يجوز
 في المضاربة
 في الزاوية والمشار

الزاد

كفاية ويستحب عينا ويشترط فيها كون الغرض عايبا بها انما
 ويجوز الوفاء بها بشرط فيها بشرط سابق وجب العمل على العالم الا البذل
 والبذل الا مع الشرط ولا بد فيها من ذكر الاجل واذا اخرج المالك على العالم
 قبل وجب عليه ان لو نقص وجب الزاوية على كل من اهل حصته مع الشرط
 ولا يجوز بيعه المسلمين الا العالم مع الشرط ولا ظلم الفلاني **فصل**
 في الوديعة يجب امانة الى البراء الفاجر الا ما استثنى في تحريم الخيانة
 في امس المسلمين واهل القصة ومن خط في الوديعة وجب عليه فيها
 ولا يجوز بيعها الا في الضرر منها الا مع الضرر ولا ايمان الخائن **فصل**
 ولا افساد الما ومن ادعاه لغيره لا يعلم انه ليس له من جزاءه رده اليه
 مع اختياره بل يكون له لفظة **فصل** في العارية يجب حفظها وردها
 فان افسدها وجب فيها وكذا الذهب والقصة وان لم يشترط كذا
 لو شرط الضمان وان لم يفرط ومن استعان بمن غير المالك وجب عليه
 ولا بد من كون المعير كتابيا في القرض **فصل** في الاجارة لا يجوز
 الاجارة على المحم كخدم المساحد ضرارا والقفل بغير حق وعمل العتس
 والزامين بغير ذلك ولا يجوز بيع الاجير من اداء الواجب كالمجموعة فيهما
 ويجوز له الاجرة بعد القرض من العمل ولا يجوز لاحدهما الضيق بغير رضاه
 الاخر ويلزم الوفاء بكل شرط عاين فيها ويجوز مع الاجرة بغيره ويشترط

الصلح بين التائب وبين غيره
 في الشركة لا يجوز
 في المضاربة
 في الزاوية والمشار

سنة

كأن الشافعيين ونعيم العيين والمدة والنساء والأجر والعمل ولا
 المساجد الدائمة بخلاف المساجد فان فعل فعل العيين مع الثلثة والأجر
 دفع الأجر وان لم يتفق ولا يجوز ان يكون المسكن بالكنز الأجر
 اذ لم يجد حذنا او غير مخرجه او يكون غير الذي من قبله
 ان يقبله غيره بتقصه الا ان يعمل فيه شيئا من أجر العيين جاز ان
 يبيعها ويجوز ان يغير الشريعة الجارة ويجب ضمان الفساح المتأخر
 ثلثه بفعله وفي ايديهم بتفريط او كما مر من قبلهم ولم يخلعوا ولا التمس
 وكذا من شرط ضمان **فصل** في الوكيل المرفوع تصرف الوكيل الى ان
 فان علم المرفوع له الفرض لا يجوز تصرفه اذ اخل بالملك لا يجوز بيعه
 وقبل العلم ولا يجوز على الوكيل ضمان الامع التفريط ولا يجوز للوكيل التفرغ
 من رجل ان يترجها من نفسه ولا يجوز للابن من مهر بنته الكبيرة
 الامع الاذن ولا يجوز للوكيل الخيانة ولا التفتيح **فصل** في الرق
 والعتق جلي العمل بشرط الرافق ولا يجوز بغيره ويشترط فيه القيد
 والرجوع بنفسه ولا يجوز ان ياكلى وقفه ولا ان يسكن الدار اذا
 تصدق بها الامع الاذن ولذا اوصى على ولدته النصارى لا على الكبار لا بعد
 قبضهم ولا يجوز بيع الرقيق ويشترط تعيين الموقوف عليه والرقم ولا يجوز
 في كراهة العتق بعد القبض ويجوز فيها العتق ولا يجوز تصدق بها من الرق

أما استثنى **فصل** في التكني والجسدها فاما شرط المالك في الرق
 ان يدها بغيره اذ هو التاكن او لعتقه او ماله معينة ولا يجوز بيع
 التاكن العيين وبطلان بعون المالك مع عدم تعيين مدية
 ولا يجوز مخالفة شرط المالك في الهبة اذ اوهبها في الله
 لمن هو عليه الجرح الرجوع ويشترط في الصدقة العتق وذلك للتحالة
 ويشترط في الهبة القبض ويكفي قبض الوهاب عن ولده الصغير لا
 الكبر ولا يجوز الرجوع عنها الا بالدين ولا ولد وذي الفرية ولا بعد
 القبض والنفق ولا مع الغويفين في الشبق والعيانة يجب
 الرضاء بشرط فيها ولا يجوز في غير الخيل الا بالوفاة والبيع والمشتا
 خيرا الرقبة على من عليه حتى اولى ولا اشيجف ويجوز بيع
 من دين وركه وجع وعهها ولا يجوز في الرقبة والجف فيها
 خجارت الثلث ويجب ترها الى العدل وللعرف ومن اوصى بالولد ويجوز
 المرد على الذم ويجوز تقيدهم بالخيار على الرقبة واذ الجاز الرقبة
 الرقبة لم يجز لهم الرجوع في الاجارة ويجب اعضاء الاقران في المرد
 من الثلث ان كان متما ولا في الاصل والذم بين الثلث ومن ترك
 الاقارب وجب عليه القبول وكذلك من اوصى بالولد واذ اقره من يدين
 او وارث وجب عليه منه بنسبة حصته وكذا اثنان غير عديس فانه اقره

كتاب الوصايا

السمام

كتاب الوصايا

كتاب الوصايا

كتاب الوصايا

وجيب على الجميع وجب اخراج قيمة الكفن من الاصل والكاليد
 وجبة الاسلام والركن والخمس فان صدرت القيمة بالنسبة وجب اخراج
 الرضا من الثلث قبل الميراث ويخل فيه ثلث الدين ان كانت مائة
 وعليه من سنة عشر مائة من ماله الا في الضرورة
 على وجه الفرض وجب لغير الوصية الشرعية ولا يجوز تبديلها في
 وجبة ماله ولا يجوز دفع مال اليتيم اليه قبل البلوغ والرشيق
 بعد ما وجب عليه المقتول او اذا اوصى للصغير وكبر وجب على الكبير
 امضا الوصية ولا ينظر من اوصى اليه الفدين كيجز لاحد هان يفر
 ينصف الميراث الا مع الاذن واذا اوصى بعض المضاف وجب منه
 في البرجب لخرج الرضا المنفعة بالزينة ان علم حتى يسد الثلث
 او يجره بعد وجب منه المقتول فان بقي شيء من ماله
 وهو ايجز عند القيمة والخوف من الوقوع في الحرمان ولا يحل
 اكله بعد الموت او المقتول او ملك اليمين او يخلل الامنة من الكفا
 ولا يجوز الدخول في الرقبة قبل بلوغ تسع سنين ولا يجوز الرضا المالك له
 ترك وطا الرقبة الشابة الكتمين او بعد اشهر ذلك ليركن الزك للامان
 وان كان طيبية وجب الغيرة على النسل ونحوه على المرأة في الجلال ويجوز
 للمرأة ان تخرجها من الاستمتاع الا المحرم كالوطى الحيض ولا يجوز طهارة

ولو لا العمل لانه لا يملكه ولا يملكه اذ اطلب ولا يخرج من البيت الا اذنه
 غير من ائتمنوا بغيره ولا يملكه غيره فان ضل منه وجب اللعاب وجب على العشرة
 سعة وجوز على كل منها ان يودي الاخر وكجوز ان سكتها المرأة بان
 اليهودية والفرسية ولا يصف كجنية للمطال مع المضنة ولا خلق
 الرجل بها ولا يظفر اليها ولا يمشيها ولا التماسها ولا يمسها ولا يمسها
 ولا يمسها حتى اخذ الزوجة وامة الغرا الا الفلاد من النساء
 رؤيتهم وكذا نساء الاعراب واهل السواد واهل الله بغيرهم
 على المرأة شو الجيب وطعم الخبز وشعر الشعر ونفقه وحسن العشرة وصا
 المرأة من غير ذنب وان تحدثت بشيء بها ونزلت الجوارح لها
 بالقلوع ونسب ولذا نزل النوح والعبادة وجب استئذان الولد
 وعنده وجب ولا يجوز نظر الحصى الى المرأة وجب الفلاد على المرأة بعد الك
 لانها مع وجود النافذ وشعرها عن القبا مائة ان كان غير محررها
 ولا يجوز للمرأة النظر الى الرجل بشهوة وان كان اعمى وعمره الذمانه والفتا
 في غير ذلك ونزك في علة والفرقة في الحلال ويجوز على المرأة ان تخرج
 وتخلع ثوبها اليها ورفاه من غيرها من الجاه ولا تملك المجدل غير المحرم
 وجب الحنطة والنكاح زيادة على غيره لا يجوز نكاح المرأة غير غدا
 ولا يجوز بلقط المص من المرأة ولا يها ولا بلقط العارية ولا النخل

ولا يجوز لاحد تزويج البنت بغير رضاها من ابيها او اخي ولا غيرها
وكذا البكر المأهولة المستعدة التي ليس لها اب ولا جدي تزويجها بالغير
ولا تزويجها بالام على الصغيرة ولا الكبيرة بغير رضاها ولا يجوز لاحد تزويج
ابن الاب والجد مع وجوده ولا تزويج البكر المأهولة المستعدة من غيرها
ورضاها ايها ولا يفتح نكاح الامه ولا العبد بغير اذن المولى ولا يجوز
النكاح مع قصد الفواحش وكذا الخليل ولا يجوز ان تزويج امرأة ورضاها
نكاح امرأة اخرى يحرم الزنا على الرجل والمرأة والعكس مطلقا
وعنه محقق وادانته مكان البكر على غير الفروج والموت نكاح غيره
وجعله الله في الحرمة وعنه القيمة في الامه ويحرم ان تزويج المرأة المهر
ويجوز للمرأة ان تاعل من ماله ويحرم الزنا على الرجل البتة عير الله كذا
وعلى المرأة البتة عير الله لا يزوجها ولا يجوز نكاحها بغير رضاها
ولا الاجنبي يحرم الزنا المسلمة والكافرة الحرة والامه فلا يزوجها
بغير رضاها ولا يجوز قطع الامه للشركة ولا خلوة الرجل الاجنبية ولا
من مقلات الزنا كالمسلم من بين الرجل ولا تراه والمسلم والمسلم والقتل
ولا الوطء في الحيض ولا القاس فلا زوجه ولا امه ولا غيرها ولا القصة
والاحرام ولا اعتكاف ويحرم اللواط على الفاعل والمفعول والعكس منه ومقتضى
حتى النظر بشهوة ولواط السالم بغيره وبالعكس ولا يقارب وماذا ومنه وانهم

الرجلين

فانما

في الحائضتين من غير رضاها من ابيها او اخي ولا غيرها ولا غيرها
في الحائضتين من غير رضاها من ابيها او اخي ولا غيرها ولا غيرها
الاجنبية ولو من وراء النوب والحركة حتى يترك ويجوز المهر والعقد
الحجرات وحفظ الفرج من الزنا والنظر المحرم يحرم نكاح الام
وان علت والبنت وان تزويج ابنت والعتة والحالة وبنت ابنت
وازيعة او من الرضاع ما يحرم من النسب من المراتب والاولاد
الا ابنت من الام وكذا الابن من الام لا يشترط انما الفحل
الحرير في الرضاع الابضاع بهم وليلة او خمس عشرة موضوعة مشاي
يوسم كل واحد منهما ويثبت من الشاقي ويكون المهر من اذنه والرخام
في الحولان الموضع وبنت ذلك البينة لا يقول الموضع وحدها
ومن تزويج وضعها ما وضعها المرأة وام ولد حرمنا عليه ان كان
مطلبا لكبرى ولا فاكهة ولا يجوز تزويج المرأة على عتقها الا انها
ولو من الرضا عذبة فمذون ولا على احدهما من الرضا عذبا ولا على
للمرئع ولاد الفحل ولا امه الموضع نسبا ولا رضاعا من لبنة ولا يزوج
ان يزوج الموضع في اولا صاحب اللبن ولا في اولا الموضع ولا ذرة
واذا ارضعت امرأة مملوكها العتق يحرم عليها بعده يحرم
الاب وان علا والمولد ان تركه وان لم يولد من مملوكة في طهرها

سنة

وبنت الام

اوسما او نظر المحرم فيها ويحرمها بشي من حرمت على ابه وابنه لا يحر
 للامه من زنا عارية ابه وان على اقل ان يطلعها الا حرمت على
 الابن بعد الوطء ومن زنا بها لم يحرمت على ابه وابنه ومن على طهار
 ولا ذوقها على الامع سبق التزويج ومن زنا بها لم يحرمت على بنتها
 ومن زنا بها لم يحرمت على ابنتها ومن زنا بها لم يحرمت على بنتها
 العدة وله ولغيره ومن لا طهر له فانه حرمت عليه العدة وبنته وابنته
 والامه لا يزوج احداهما ابنا الا يزوجى غير الزوجه والا و
 لها ومن تزوج ذات حمل او ذات علق حرمت عليه ابنته وان كان علما
 او دخل او لم يلد بل العطف على المحرم مع الرجل والحمل ومن تزوج الم
 قولها او منعه دخل بها حرمت عليها انها كانت في حرة او كان لم يلد
 يكلم لم يحرمت البنت عينا بل جوار الحرة والامه سواء في ذلك ومن تزوج
 وان لم يلد بل البنت ومن ملك امه فوطئها حرمت عليها انها ابنته او
 والعكس ويحرم الجمع بين الاثنين في التزويج نكاحا قادا اما وشبهه
 بالفرق حتى تزوج احدهما في عدة الاخرى الوجبة وفي عدة النفقة
 فان تزوج الثاني فعنده وجبت عليه فراغ احدهما ومن تزوج امرأته
 تزوج احدها او غيرها مرة الثانية ويحل العقد ويحبس الاول
 تنقض العدة ان كان دخل في الثانية ويحرم الجمع بين الاثنين في الرطه

فان زناها علما حرمتا عليه حتى يخرج احدكما عن ملكه لا يفسد العدة
 الاخرى ولا يزوج من تزوج بنت الاخرى على انها ابنته لا بنته على انها
 الابن او غيره التزويج في حال الاحرار فان فعل بالمحرمت عليه
 من قبل او كان الامه او المقتدفة منها او غيرها ومن دخل بها قبل نكاح
 فامسأها ولا يزوج القدر الخطبة لذلك العدة والامه بين سنتين
 من زناها عليها السلام ولا يزوج من تزوج الامه على الحرة الابن
 ويحرم على الانسان وطء امه اذا كان له زوج او كانت عدة
 لا يزوج من تزوج الحرة اكثر من اربع حوائط وامساك اربعة اشهر
 من طهره الا ربع ومن كان عده اربع فطلق واحدة رجعا لم يحرله
 تزويج اخرى حتى تنقض عدها فان فعل بالاولى من تزويج نكاحا
 فمقد رجعا لم يخل سبيل احداهما ومن تزوج ثنتين فمقد
 نكاح فارق احدهما واذا اسلم الكافر فعده الكفر من اربع وجبت
 مفارقة ما زاد ولا يزوج من تجمع المأنة بين زوجين ولا في عده احد
 ولا يزوج للعبد ما تزوج الكفر من حريين جوار حرة وامنين او يزوج
 ولا يزوج ان ينسب الابن من ملكه ومن طلق امرأته ثلاثا حرمت عليه
 شكرا وجاغيره ومن طلق نسعا لاهله حرمت عليه وما بدأ بالطلاق لا
 طلقين حرمت عليه حتى يشكروا جافرة - عزم من ملكه

حتى اهل الذمة الا في الضرورة والمستعينة والاستدانة والامنة
 يجوز تزويج الناصب بالمؤمنة والناسبة بالمؤمن الا في ضرورة
 لا يجوز التمتع بالثب قبل البلوغ بغير ولي ولا بامه الرجل
 بغير اذنه ولا بالامه على الحره الا باذنها وبشرط الاجاب والقبول
 وتعين المدة للضميمة والمهر وجب الشرط الذي يذكر في العقد
 عليها ان فقد بعد المدة بطل من بان نفي الحقة الثانية وان لم يتم
 وان لم ترد ما غفلة واربعون يوما ومن الوثاق في المدة اربعة
 اشهر وعشرون للرجل النزع ولا يجوز لها ان تنزع في العدة الا
 بالزوج ومن منع امرأه من زوجها المدة لم يجز له الرجوع ولا جبر
 ولها وان عزل او شرط مع الشرط يجب استبراء الامه
 المشتبه اذا استغنى ومن اغنى بغيره وجب عليها العدة لغيره لانه
 علة الحر من الطلاق ويجب استبراء الامه المشتبه ومن وطئ امه
 عليها وبناتها نسا وبها قاتلها جميعا ولا يجزى للمشتبه الاستغناء
 بها الا بعد الايحاء والقبول والقبول اذن البائع ومن اغنى امه حر
 عليه ان ينزحها فاذا اطلقها حرص عليه الا ان يراد بها ان ترد
 حرص عليه الا ان يتوب في العدة ولا يجوز للعبد ان يتزوج ولا ينسأ
 ولا يتصرف في ماله الا باذن مولاه الا الاكله من الطعام وكذا المكاشف

يراجعها

لا بد

لا يتزوج بغير اذن مولاه فان خلا كان من ماله على اجارة المولى ولا يحل
 للمشتبه التزوج الا باذن الجميع ويكفي استئذان بعد العلم بالعقد العقب
 والامر للطلاق ولا يجوز الرجوع في الاجارة ولا ترجع امه التخل بعد
 ولا يجزى له امه الغير عقد ولا تحليل ولا يجزى العارية واذا حل المولى
 من امه لرجلها وردها لم يلزمه حل المولى فان وطئها وجب عليه من
 نفسها ان كانت بكر او نصف العشرة كان ثيبا وان حل له نكاحها من
 لم يحل له غيره فان حل المولى لم يملك ما دام لم يحل البيع والحذنة ومن
 باعه وجب عليه التوبة والتخل من المالك واذا اشترى زوج امه
 بعينه باخر مثله عليه شرا الباقي فاذا اشترى بها بطل العقد وحلته للمالك
 ومن اشترى لحدان عتيق لله الفسخ يطل العقد واذا اشترى المرأة
 زوجها او بعضه بطل العقد فان اغتنته واراد تزويجها من
 غيره بطل العقد ومن غصب جارية فاولدها وجب عليه تهرها واولدها
 لا اكها ولا يجزى لاحد الشراء وطء الامه المشتبه من تزويج
 بها عيب ودخل وجب عليه المهر الا ان تكون دلت نفسها وان دخل
 بعد العلم بالعيب لم يجز له الفسخ وان دلتها وبيعها ودخل الزوج
 على الدلي المهر ولا يجوز للمسلم جعل الحر والخير بغير ايجاب او المهر
 مع الامكان ومئة او ادمع عنه وان لم يتم له المهر ودخل وجب بغير

يعين

ومن تزوج على مهر السنة وجعل خصاله درهم ولا يجوز للرجل ان
 يخطب لثمة ولا يقبضه الا ان يكون وكلا او تكون صغيرة ومن تزوج
 امرأة على حكم المهر لم يحن لها ان تحكم بما كثر من مهر السنة ومن زوج ابنة
 ومن المهر لم يكن له مال وجب على الاب المهر ولا يجب على الولد ولا كان
 صغيرا من طلق قبل الدخول وجب عليه نصف المهر ونصف ثمنه ان كان
 غلاما وبعد الدخول وهو المملوك وجب المهر ولم يملك في المتعة طلق
 استلما بعد وقت الرطى لم يحن الرطى الا ان ياذن ولو طلق الامه
 ان لا يخرجها من بلدها وجب عليه الوفاء ولو تزوج المحقق ودخل
 المهر من اقصى بكر ابنة لزمه مهرها ولو تزوجنا الام الولد
 اذن مالي وجب المهر على الام ومن طلق امرأته قبل الدخول وقبل
 وجراعتها عالجته العق والفقر فلا مائت احداهم بعد من المهر
 نصفه مع عدم الدخول يجب الزوجه ليلة من اربع والنفقة
 لثمانين ولثلاثين وللاربعة اربع واذا كن اربعا لم يجز تقسيم الجدين
 في القسم الا بجاز ويجب العدل في القسم والرجل المشي لا المراقبة الا بعد
 اربعة اشهر ويجب الحرة ضعف كاهنه وكذا الزينة والمسألة يجب الاغلة
 مبالد الزينة والامة مع لثقال كونه منه اذا ولد ابوين سنة شهر
 وتسعة بعد الرطى ولا يجوز قتل موت المؤمنين حصصا الا كذا

انا ناس من غزل عن الملاءة لم يجز له في الولد وكذا لو ترك على غير وجه
 فعل وكذا لو طلق امه ثم شاك في وقت الرطى وروى وجوب
 ولا يجوز طلع راس الولد بدما وجب ختان النبي عند البلوغ
 الكبير ان لم يكن فعل ولو كان كافرا فاسلم وجب اعادته ان ينسب
 الغلقة بعدة ولا يجوز نكاح الاولاد على كاهنهم وكثير الخوف على
 ولدها وجب ارضاع الطفل والله احد عشر من شهر ويجب الولد
 ويحرم عقوقها وقطعة الارحام ومن اقرب بولام يجزله النكاح ويجز
 الاثني عشر من الثابت يجب اتفاق الانسان على نفسه وعلى
 والكاهن وزوجه ووالديه ووالديه وواحدة من العيانتين الزوجة
 والحج واداء الدين وغير ذلك ويشترط في وجوب نفقة الاباء وكذا
 ما بينهم وفناء وفي نفقة الزوجة عدم النشوز ونفقة الجدة
 للطفلة حتى تنسح والاتفاق على المصلحة الرجعية وعلى الحال للنسوة
 عن ناس حال الحمل ونفقة المملوك وان اعنفه اذ لم يكن له كتاب
 الصغير ولا النقيض في النفقة
 ويشترط في الطلاق البلوغ
 ولو غش العقل والاختيار والقصد ووقوع الصبغة وهي
 طالق واسماع رجلين عدلين ويشترط الطلاق من الحيض ان كان
 ولم يغرب المواقعة لالحامل الصغيرة والياثة وزوجه الغائب

في الطلاق اربعة اشهر

الطلاق قبل التزويج والطلاق الأب زوجة الولد كل الرقة
 الملققة للشاخص على المطلق حتى ينكح زوجا غيره وهذا الملقق
 يمكنها منها رجلان من حيث هي يدان كان رجع في العدة
 مرات وجلس ثم طلق وأكفأ ويشترط في المحلل البلوغ والعقل والحر
 العقد وإذا الملققة أمة من تدين حصة على المطلق أكفأ المحلل قال
 لشركها أو وطئها أو أكلها المخل التزويج لا عدة على المطلقة
 والأب الباشع ولا خير المدخولها رخي العدة على المطلقة بغير
 والرجوع من العدة ثلثة اطهار فتيقن بغيره أو لا الحيض الثلثة
 الأولى عن الطلاق ولو دبر أو ألقا أو الرابع ولا يجوز الرجوع
 فان كانت لا تحيض ثلثة اشهر بان كانت تحيض ثلثة اشهر مرة ثلثة
 حيض أو ستة وإذا طاعت مرة ثم لم تنس من الباشع وجب عليها تمام العدة
 بشهرين فبجاء العدة على الخلفة والمباراة والمطلقة ثلاثا أو اتمت
 ولا يجوز الرجوع التزويج في القصد السنة لان رجع المطلقة
 في ذلك قبل الخروج من العدة لله الرجوع في طهرها والعدة على طهر
 الحال المطلقة وهي وضع الحمل واثن ساعها وذات النواصي
 بوضع الاول ولا يجوز التزويج ولا يجوز لها ان تزويج
 أكفأ وضع الثاني وجب عليها الرجوع في الحيض والطمه

ما تروى عنه ولا يجد المطابقة فيما ان يخرج من بين رجليه
 لم يجد وبالكاذبة وليس له ان يخرجها الا ان كان بها حنة ^{القول}
 عليه فحقها في العدة واذا دعت انقضاء العدة مع اكتمال ^{القول}
 وجب العدة على المرأة بالحل الى تسعة اشهر وجب العدة من يوم
 لاس من يوم بلوغ الجنين ^{القول} على بعد انقضاءها سقطت وجب علة الوفاة
 من يوم بلوغ الجنين وان كان بعد تسعين لاس يوم بلوغ ^{القول}
 عنها الحداثة والريثة والطيبه والوجع علة الوفاة اربعة اشهر
 ايام فان كانت حاملا فاعيد الاجلس منها ومن الوضع واذا كانت في العدة
 الرجعية وجب عليها السنين فله الوفاة وذا البعل اذا تزوج ^{القول}
 وجب عليها العدة من الثاني كالمطلقة وجب غار نهال ^{القول}
 الا اذا لم يزوج على الامه من عدة الطلاق طهر ان فان لم تحسن
 واربعين يوم الا ما استثنى من عدة اربعة اشهر غفر ^{القول}
 وكذا الامه اذا وطها من كاهن ثمان ولعمدة ثمان ما غفها العدة
 كالمطلقة فان ماتت منها وجب عليها عدة الوفاة ^{القول}
 او اذا ان تزوج المرأة ^{القول} واغفر وجب على الرتبة العدة كالا مة فان
 استنفذها كالمحنة وذلك اربع اذ اطلق بغيره ^{القول}
 وكذا من اودعها وكذا النعنة لا تزوج لغيرها اذا انفقت

في الرجعة وجب عليها عند الحرة في الخلع والمباراة لا يخل
 الحال الخلع ولا العتق حتى يظهر الكراهة من المرأة ولا يجوز
 الاضطرار بها حتى تقدر منه ولا يجوز لها الطل الخلع والطلاق
 ولا قبل من الاضطرار والطلاق لا يجوز ان ينفذ من المبادىء الا في الرجعة
 في الخلع ولا يجوز الرجوع في طلاقها الا ان رجعا في ذلك ولا بد
 في المبادىء من الكراهة منها في الظاهر اذا انا لا يشترط كونه
 احدى احدى ونحوها حرم عليه وطؤها حتى يكره ويطلق ثم يعقد
 ويشترط في وقوعه البلع والعقل والاختيار والتقدم وجوبها
 والدخول بها وكفارة طهر لم يجامعها فيه وسامع عليها في نكاحها
 اذا اراد الوطئ فان طلق سقطت فان راجع وادرجت وان
 الظاهر ومن امره واحدة وجب عن طهر كفارة وكذا لو رجعت الى
 ولحدوثه جميع قبل الكفارة كذا في كراهي ولا يجوز ان يكره الكفارة
 والطلاق الا بعد الطهر ومضة ثلثة اشهر في الاطلاق لا يقع الا بال
 واسماء الخاصة بقصد الاضرار فاذا طلق على ذلك الوطئ اكثر من مرة
 او مطلقا حرم عليه حتى يكره ولا يجوز له نكاح اخرى ضاهي
 فيه الذي لم يزوجها ولا يجوز ان يوتق الا بعد رجعتا اشهر فيرجع او
 فان ناء وجب عليه الكفارة وان طلق ونحوها الشرايط في الكفارة

في الكفارة للرنية في الظاهر وقيل الخطأ في رنية فان غير نكاح
 فان غير نكاحه من غير مسكنة اشد اشد ولا يجوز التزويج قبل نكاح
 ويرى والرجوع العبد من غير نكاح الكفارة الحرة للرنية في كذا العين
 عشر مسكين او كسوفهم او غير رنية في الرجعة ثلثة ايام في كفارة
 المخرج قبل السلم في اول قبل عبده او عبدة وكفارة شق النكاح على الزوج
 او الزانية كفارة يمين وكذا شق المرأة شعرها كفارة عجرة من نكاح الزنا
 لها زوج وحيل في كفارةها ويصدق بحصة اصغر في كفارة في اللعان
 ولا يصح الا بعد الطهر والنفقة الرابع دعوى المعانة او انكاح العتق
 الرجل اربع شهادات او يلعن نفسه في العامة وعمه ونحوه المرأة نكاح
 من لها ومن نكح على الحد ومن ابرأ حد العتق من له انكار الاخذ
 ولا يجوز نكاح الحامل قبل الوضع لا يجوز العتق الا بعد
 الملك وضد الغيرة والتلفظ بالصوم من غير الامتلاء على شرط ولا يقصد
 ولو شرط العتق بخلعة منه وجب على المالك وكذا لو شرطه بوجه
 ابنته وشرط عليه ان ياتوا رداء في الرق او كان عليه ما يرد يار ومن اشترى
 حصة من عتق مشرك مضارا او مورا وجب عليه ان يفته للبرك
 والاسع المملوك او عتق ويشترط في العتق البلع والعقل والاختيار
 وان يفك لسانه فلا يحل ونحوها ولا يجوز الحكم برفقة الحدوث

شعرها ونحوها
شعرها

سه

نكاح
العتق

٥
 راسه خارجا من الماء والاذن غاب عنه ولم يعلم ما فعل ولا جعل احد
 فخل ان يطير بالراح وكذا الاموال والنفوس الغنم لان تقصير يضطر
 ومن ضرب صيدا فابا منه غصن الحبل ذلك العضو من ضا طرا
 فمرف صا حبة وادعائه لا يفهم ويجهل به فده اليه لا يجوز ان يفتل
 بغير الجيد الا في الضرورة فتجوز المدة والقصة والعدد والحزن العظيم
 ونحوها ويعبر في البحر الطعن في اللبنة وفي الدخ كونه في الحلق عند
 ولا يجعل اذ يحس من غير المذبح وكذا الخ اذا ذبح والمذبح اذا حرك
 تحت من ياكل ولا يحل الذبيحة اذا سلحت قبل ان توف ولا يذبح
 الاختيارية بعد اخراج الدم المفضل ولا يحل ويستعمل استقبالا
 لها والنسبة فان ترك احداهما عند حركت المحسن ان خرج حيا لم يحل
 الا بالذكورة والاحل يكون امة اذا تقاربت ولا يحل ان يغير ذكره ولا يبيع
 على النصف ولا يبيعه احد من الكفار ولو ذبحا وارسل وما يقطع من اعضاء
 الذبيحة من ذبحها مذبحة ولا يحل وذكره التلبات الجعبي من المذبح او كذا
 في المأذنة الجبر الحنفية
 عظم الميتة والدم
 الخنزير لا عند الضرورة الشديدة بغير البلغة ولا يحل نحره من المسح
 ولا من السباع ولا من الخنازير ومن الغرار ولا من التلح الذي للبلح
 فليس من الاطالة ولا التلح التي تنالها الحبة ثم تظلمها وتند

المذبح الممجد

سنة ١٢٠٠

٦
 فادرسها ولا السحق والسحقان والصفادع والحقصاع والذبيحة
 التي ليس لها فاضفه ولا حويل ولا حسيه ولا صيف الما لا يحس
 بذكر الحدة ان اشبه حرمه السق طرا و الشاة اذا اشربت حمره
 سكوت ثم تحت لجل الكوا في بطيها وان شرب بولا لم يحل حتى
 ويجرم الحبل الذي يرفع من لبن خبز حتى يشرب ويكبل فان لم
 بعينه ويجرم لحوم الدواب الجلالة قبل الاستبراء وقبل التزاح
 الحلاله قبل وجرم لحم البهيمة التي تملكها الاوى ولبنها ولا ياكل
 من الذبيحة الدم والحضبان والمثانة والقضب والطحال
 والمزاج والفرج وخزعة الدماغ والغرث والشعر والميتة من
 والخروف والعلبالو اللحم والامواج والجملد والعظم والقران
 ويكره الغنم والكليتان والعروق واذان الفلبس ولا يحل اكل
 الغنم اذا قطع في لجبا ولا الاستباح لجبا ويجرم استعماله من
 الميتة وان دبح واذا اشبه اللحم وضع على النار فان انقبض
 وان انفسط لم يجرم القار ونحوها والمناعات النجسة والذليخ
 الجري مع سلك حرمها سأل عليه جري وكذا الطحاصفوقا لا
 يحرم اكل الحفلة اذا سأل عليه اشحم الخنزير ولم يكن غسلها ولا يحل من
 لحم ارجاء ونحو حرم الميتة ونحوها الفريضة على البنا والعادي

وجرم اكل الطيب الا ان في الحين للشفا بقدر الحاجة او اقل وجرم
 الاكل والشرب في اثناء الذهب والفضة والاكل على مائدة تسمى عليه
 الخرج والجلوس عليها الختان لا يجوز للمعالم الكافر الا ان
 او نفقة ولا الاكل بطعام الغير بغير اذن او طبخة بقدر من نفقة
 مع عدم علم الكراهة ويجب اكل والشرب عند الضرورة والطعام الذي
 عندها ولا ينفق في ذلك النفقة في اكل الاكل والا الخبز فيخرج وجب
 الكرم الخبز والخطبة والشعر ولا يجوز لها ان تاكل او تشرى ما ياكل ولا يستحق
 بالخير ولا يجوز اكله من الخبز او من المجران ولا الجائز وما فيه
 من راسبك الانسان الا في الضرورة ولا شيء من المسكن والسكنى
 حيوان الدابة ولا يخلع ولا يجرى الفداء على الجرم من غير ولا ان
 الذي فيه لحم الا كما جرم كغيره لا حتى يذهب ثلثاه فيحل كالحق
 شبه اذا اكله طبعاً من يستعمله في اكلها في الثلثين وجرم من يجرى
 ولا يجوز سقيها مكافاً ولا صغيراً ولا مملوكاً ولا كافراً ولا كافر
 استعمله وجب قتله وجب التوبة شرها وجرم من اكلها وكل مسكر
 وكل السكر كشره ففعله جرم واليندرج في الفجاء حرام بعد غليانه
 على سبيل الخمر في الضرورة وكذا البقية وكل ما يقع بقطر في المسكر
 لما اكثره جرم وجرم من سب الخمر واليندرج في الفجاء وجرم من

من الخمر

لا

وسلمها وحفظها وبيعها وشراؤها واكل ثمنها والمساعدة على شربها
 ولا يجوز بيع العنب بالعصير وهو حرام ومن ذبح او
 ذابضه مضوية وجب عليه حرامها وله الذبح والغرس ويجب
 للعضة طمها لكه واذا بقي في ارضه بغير اذن وجب بيع المبادء وتسليمها
 ما اكلها وجرم اكل مال اليتيم مدناً والقرعة في المال المصطفى الا ان
 في الخمر وجرم من قتل الكهنة وضغينة ما ولدها وجرم من
 الدلاء وقيمة ومن غصب ثمنه من قيمتها ان تلفت وارثها وجرم
 منها ولا يجوز بغير اذن العاصب ولا غيره في المصطفى بغير اذن سواك
 يجب للثمن الواجب خاصة قبل الفسخ لا بعد الا ان
 في الطريق او ابيع للملك في الارضين والدور والمساكن ولا
 ولا يجوز لليهودى والنصارى الاخذ بالشفعة من المسلم ولا الشفيع
 والنهر والطريق والحق والمعام وكذا الدار اذا اشترى بغير وضاع
 وجرم اذا كان النعم جازراً او حاله ثلثها يوم كان ثمنها باقياً
 الوعد من اربعة ثلثه ايام من اجتناب سائر اهلها
 ويجب على من حصل له النكاح ومن غرضه من اهلها ومن استخرج من ملكه
 واذا اشاع اهل المأوى ان يجلس على الاعلى للذبح الى الشريعة للفقير
 الكعبه يرفع الما يليه ولا يجوز للجارحيم الملك جرم الخلق في الما

شرب الفس

شرب الشف

شرب الاله

ومن حرمها وحرم الزنا العارية او بعون ذواتها حراما وروى
 الاذه على او طريق خمسة وعشرين وبينهم من يوجب خمسة وعشرين
 والفرق بينه وبين من يوجب العتق اربعون وبين الناسخ المانع من
 وحله الطلاق خمسة اربع وحريم الزنا المحللة خمسة وعشرين
 الاضواء المسلم وله ازالة الفهر من نفسه ولا يوجب جفراها تجب
 فخرها بان طهر للملوك الاذاله ^{يجب فخرها خمسة اشياء}
 ان يفتقر واما فخرها فمقتضى المالكها او عتقها او التسليم
 وفي الاخيرين يجب دفع العونان جاد صاحبها واشترى وانه فخر
 بظنهما لا اوجب له يعرفه البايع فان عتقه وادخله في العتق
 في التملك ولا يوجب الشفاهة البعير في الفلانة ولا الشاة الا ان يكون له عتق
 وما كان فخره في التعريف ومن تركه يعرفه المقتضى ثم يفتقر
 صاحبها وجعلها زنا ومن صاد طير استولى للباح وعرفه
 وجب رد له واكفله فان لم يرد من لا يهتم وجب رد له ولا يوجب
 النفاذ للملوك فان فعل وجب التعريف على كل ^{لا يبرئ الكافر}
 ولو قتل الا ان يعلم من الضمة ولا يبرئ القاتل المقتول ان كان عتقا
 ولا يبرئ المملوك ولا يبرئ وحكم المعتق ببعض ماله للمو الزرق
 وان عتق قبل الضمة ورث وكذا ورثه الامم لك يجب اءوه بالبيعة

ويجوز مولاه على البيع فعتق ومورث ولا يبرئ شرط ميراث الكنائس
 الا ان يبرئ من الكفار بيمين لا يبرئ الا ما استثنى والايمان ^{لا يبرئ}
 وان تولى او عتق الكفارة ولا يبرئ فان فخره وورثه وعتقه
 ولا يبرئ فان فخره بيمين فالتعق ثم يبرئ من الكفار ثم الامم وورثه
 والزوجة مع الجميع وعتق الامم ^{الفرق بينه وبين التسليم}
 مع عدم الولد والنفقة مع عدم الزكوة والنفقة من الكافرين او الكنائس
 والبيع المزوج مع الولد والنفقة وان عتقه مع عدمه والنسب
 للزوجة فضا عتقه والثلاث للزوجة فضا عتقه مع عدم الذكر
 وللانثى فضا عتقها والاب والابوين كذلك والثلاث للام مع عدم
 والاحدة وللانثى فضا عتقها من الاحدة للام والستس للاب مع الولد
 والام مع الولد والاحدة للاب والابوين مع وجود الاب والام
 او الاحد من الامم ويجوز التمسك على ورثه الفرض بالبيعة مع عدم الحاج
 والماله من سوا او اقرب ولا يبرئ على الزوج والزوجة مع وجود
 غير الامم ويجوز خبر الزكوة الناس على الفرائض الصحيحة وكهنة الحكم
 بالعتق لا يدخل النقص على البنات والافان للاب والابوين ولا
 بالعتق بل يرد الباقي على اصحاب التهم ^{برث الاولاد والذكر}
 مثل حظ الانثيين ويجوز النكاح بالجمعة او المكنى ذكر الكريمة ومن

سنة الميراث

شتم في الجمع واولاد الاولاد برعون مع علمهم كقولهم ^{بشر} بغير
 به او يمنع الاخرى بعد والدم السور والثنت والباله للآل
 الولد بورت الاخوة اللابوين واب الدار مع خط الاثني
 ولادم ساو ومن القدر منهم هذه المال يمنع من تقرب بالابوين
 بالاب لا بالام ويحتمل من تقرب بالابوين بالرد وكذا من تقرب بالابوين
 الاخوة بورت مع علمهم واخذ كل نصيب من تقرب بغير علم الاخر
 الابعاد لا يمنعهم الجدة لادن ولا الاخ الجدة الاعد والجدة مع
 كالأخ والجدة كالأخت بورت الاعام والاعام مع علمهم
 المولدين السابقين خاصة والآخر الثالث بالسيرة والوجود
 للاعام الباين واخذ بالفاضل ومنع من تقرب من الاعام بالابوين
 من تقرب منهم بالاب وكذا بين الاعمال وارشاد اولادهم مع علمهم
 لامهم الابوين عم الاب وام مع علمهم لاب منعم العم بورت كل نصيب
 بورت الزوجان مع جمع المراتب والفرق والنسب فله
 المال كله وكذا الزوج في غيبة الاعام عليه بورت الزوجية
 الرجعية لا البايين وورث المطلق في مرض الموت للاص والاب
 ستة اويبر الوتر في بورت المعنوع مع فقد القرابة فان لم يكن
 قصاص المحرم فان لم يكن فالاعام عليه السلام ولد الملا عنه لا بورت

الاب بورت

ولا من تقرب به وعلمه ان لا يرثه الراتبان لا يرثها واذا اقرنتان
 مع الشريكة ما وقرنا او انحسرت بورت على الفرج الذي يولد منه فان
 الراتبان مع الله بقاء منه فان انفقا فالتك ينقطع لغيره فان انفقا فالتك
 فيعتد به بورك فيه ما سبنا بالاعلام والخص والذين ان اشبه نصف
 والذين عدم العجيين بورك فيه بالقرعة ومن الذين ان وديان بورك فيهم
 فان انفقا فاحد ولا فان كان والحل لابن كاذب لولدهما والعور المهر
 بورك في كل منهم من الفرج والقرعة والخص والذين بالصحح والذين
 لا بورك فيهم ان ينفقوا بورك فيهم في الاعام والاعام مع علمهم
 والعلم بتركيب من الاعام بورك فيهم في الاعام مع علمهم في نفس
 ولا بورك فيهم في الاعام والذين بورك فيهم في الاعام مع علمهم في نفس
 كالأخ والجدة كالأخت بورت الاعام والاعام مع علمهم
 الامامة فان انفقا فالتك ينقطع لغيره فان انفقا فالتك
 الانبار بورك فيه مع فقد بورك في الاعام مع علمهم في الاعام
 الفرج بورك فيهم في الاعام والذين بورك فيهم في الاعام مع علمهم في نفس
 والميل عن الحق الحكم بغيره وبورك فيهم في الاعام والاعام مع علمهم في نفس
 وكذا في الولد والذكور الوهم الحاكم في الدم بالصلوة من الملتصق بالاب
 او البينة منه او المملوك ولا يحل للمال الحرام في الرافض من علم انه مستحل
 من البينة واليدين في دعوى بورك فيهم في الاعام والاعام مع علمهم في نفس

سبب القصاص

مسألة

ولليل

الحكم الذي هو كمال الشهادتين وشهادة النساء والرجال أربع وثلاثين
 أو ثمانين وعشرين ولا يجوز مخالفة أحكامها لأنها من الله تعالى
 يجب على الشهادة كفاية إذا كان عاقلًا بالغًا عاقلًا بالغًا
 المؤمن عند القاض ولو غيرهما يجب كفاية بالغًا عاقلًا بالغًا عاقلًا بالغًا
 عن الشهادة إذا كان شقًا أو كانا لا يجوز شهادتهما ولو كانا من الأهل
 بعد الحكم بحكم يبرهن ما لا يقبل من المال كونه ثمانية فيجب على
 ولا يجوز إقامة الشهادة على المصروع حتى يتم التمثيل ولا يجوز الشهادة إلا
 وأحصل الجواز الجتمع من التزويج ولا تقبل شهادة الناس ولا منهم
 كاشرك ولا غير الحزم ولا ولد الزنا ولا الذميمة ولا المشرك ولا النكاح
 والمعتق ولا المذموم ولا الظالم ولا الشامل بله ولا يجوز الشهادة على
 الجوف والرياء وخلف الشفة يجب أن يجمع ما علمها من غيرها
 ويشترط فيها البلوغ والعقل والاختيار وعدم الجهل والشبهة
 اناسها فأرضى بها العدل ومن لم يجد الله وجب عليه أن لا يقطع
 إلا القتل والرجم ويسقط بالشفقة قبل أن يحد ولا يجوز الشفاعة
 ولا الكفالة فيه ولا يجوز أن يقيم المحرم إلا إمام أو نائبه الخاص أو العلم
 والسيد على ملكه ولا يجوز أن يحد في غير الأم حنفية يجب الحد
 بالزنا على ما فيه من المحرم بعد طهارة أن كان شفيًا والأرجح بغير طهارة

سنة

سنة الحد

يكون
 غير ما تم عليه ويفرغ الباع ومن كره الملة على الزنا يجب القتل وإن لم
 محض أو يقطع عنها ويقبل الحرف الرابعة بعد القتل والملك يجب محض
 وسحب في الأسماء لا يثبت إلا بعد شهود أو إقرار أربع مرات والحد
 وله في الجوارح لا ينفردة إلا ما علمه من الزنا والحد عليه وحده
 يجب بالبلوغ عدم الإقرار بعد الزنا ويقبل للصلح على كل حال ولكن
 الفاعل مع الإقرار ويشترط فيه البلوغ والعقل والاختيار وعلمه
 التزويج ومن قبل غلبة الشهوة وجاز لا يبرهان سوط ولا يثبت مع حد
 البينة إلا بالزنا وبها يجب التحريم إذا تراضع بحد الأحكام والقتل
 ويقبل في الزنا مع حد الزنا إذا جامع زوجًا أو ما حلف بكوا الحلف
 الرجم ومهر البكر يجب على الفوا حصة وسبعون سوطًا وكذا العودة
 وينقضان من غيرها لا يجوز فداء المسلم ولا الكافر حتى القادح
 ممن فقهه وجاز لا يبرهان ثمانين حرفة أن يشهد الزنا أو ينسب إليه
 أو ينسب إليه أو يحد أو يقطع ولا يجوز التعريض للفرج وكذا الجوارح ولا
 وهذا القذف لا يبرهان إلا بالزنا والوط لا يجب أن يطلب حلفه بيمين
 أنما بالقذف وحده وانكر لم يقطع وإذا أنقاد فاسط وحده القذف
 ومن عفا عنه فحكم بجزا العرج ومن فاكحل فأكحل بالحد وحده العرج
 فقل من سبني أو أبا ما يجب فقل إن سب مع الكفر يجب حد سب

يجب حد سب

والبينة يجب انصافه على شاهد الزور اذا قبل بشهادة فان تعدد
 بالادلة ولا يجوز انصافه في علمه فثبت القتل بالافرار مع العلم
 والبينة وبالافتراضين تبيناً وحجة وعنده في القصاص المثل
 فيجب على القاتل انصافه العمد والدية في الخطا الا ان يعفى المدعي
 خصم من قسامة العمد ويضمنها في الخطا ولا يقبل الا ان العمد على الله
 ولا انما الجاني على العاقلة يثبت القصاص بين الرجل والمرأة في
 الاعضاء والجراحات فيبلغ تلك الدية فيجوز في القاتل وكل ما بقي من الدية
 من دية وجب القصاص في الاعضاء والجراح على الا ان يعفى المدعي ويضمن
 الدية ولا يجوز القصاص في كسر اليد بولن ولا في كسر العصب او في كسر
 وكسرين في الجائفة والمثقلة والمعمورة وجب القصاص في جراح الاعضاء
 فلعن من لئان جميع دية على نصف الدية والعكس في القصاص
 لعدو عينيه مع نصف الدية لانها وجب القصاص في الطرف على القاتل
 الزور فان يؤخذ بوجهها الدية في دية الرجل المسلم
 اذا قبل خطاه ما من من الاصل او ما انفق او ما انفق او ما انفق او ما انفق
 وعشرة الا ان درهم او ما نخله والراعي دية المثل انصف من ذلك
 قتله الا انهم الجرح وجب عليه دية وذلك وصدر شهر من من اشهر
 والراعي دية قتل المملوك قيمته الا ان تنديد عن دية الرجل لا يجب الزانية

كتاب الدية

الزور

والمثل القاتل على علمه لا مدفعه الا الذي تهاجها او يقبلها او
 قيمته فان اعتقه جرح وجب عليه كراه وضع الدية والراعي دية الدية
 تهاجها او يقبلها فان اعتاد القاتل في السلم وكذلك التناوفي تبين
 عشرين او كذا جرحين البينة وفي يده الحق في الشكل نصف الدية
 الثلثة عشرة من دية او العاقلة اربعون والمصفر ستون
 ناقص ولو اثم فانه واذا اوجبه الزوج فدية واحدة ودية قتل الناقص
 يعفى او العام مثله يجب انما الدية مباشرة الجاني
 والشكر واذا عرفت فثبت لثان على ثلثة اثم من قتل وشهد
 على الاثنين وجب انصاف الخامس الدية على الاثنين وخمان على الثلثة
 جرح في الطرف او غير ذلك وجب لثان ما وضع في اوص وضع
 في الطرف بغيره وجب عليه ثمان ما ينقص بسببه وكذا سائر الاعضاء
 مع الثمن في كل عضو في الحصة اثنان يجب فيها الدية
 احد ما نصف الدية الا الشقيين والاثنين في الشقة السقطة
 الا ان درهم وفي العدا اربعة الا ان السقطة على الماء ومثلها
 الحصة السرى لانها على اللق وفي كسر القلب الدية وفي جرح الا
 قبل الوضع نصف عشر قيمتها وبعد عشرها ودية قطع راس الشاهد
 ديار بصدقت هاجته وفي الجراحات ما هو في عين الاعوان



٩٩
 وفي شعر لراة مهرها ان بنت والا فالدبر وفي راحة البكارة يفرق
 وفي عضلة الشلث دبر وكذا السا الاخرى وذكر الحصى وانقياه
 وفي كل ثلث ثلث القير وفي ذكر الصبي الدبر وكذا ذكر العين وفي سن
 الصبي الارش لا القصاص في الدية فان بنت فثلث وفي شعر
 الراس الدية اذ لم ينفذ في الانسان الدية ونفسه ثمانية وعشرين
 عشرة في الماخر في كل واحد خمسة وعشرون ديناراً واثنان عشرة الفاديم
 في كل واحد خمسة وعشرون ديناراً وفي اصابع اليدين الدية وكذا اصابع الرجلين
 وعضاؤا لراة في الرجل الفاديم في الدية الى ان يباع ثلث الدية فخرج
 المراه في النصف في عين الدايير ربع قيمتها
 وكذا الدبر والصوت والشلل في كلام الدية ونفسه على الحروف وفي الشتم
 الدية وكذا العقل والجماع وفي بعض السمع البصر النسبة وفي سلسل
 الدية وكذا سلسل العائظ والاختضاء وفي الاثر ال الدية
 يخرج للموت ثلث الدية وكذا الجائفة وفي الموضع خمس من الاكل
 وفي البلغة بعران وفي الدية يعرف الملاحمة ثلث وفي الناقدة عشر الدية
 وفي السج اربع من الابلا وفي اللقطة خمسة عشر في الهافضة عشر وفي الصبي
 قيمته الا ان تزيد من دبر الحى تجزيه الخطاء للمحصى على العائلة
 العبد ولا عاقلة الذي لا نام فان كان له مال فالدية في ماله وان نقص

العائظ

المعائلة على ولا اقرار ولا صلح او ضامن الجيرة عاقلة ومن لا عاقلة
 فاقالة الامام يقول محمد بن الحسن بن علي بن محمد الحرثة كذا في هذه
 الرسالة المصنوعة من الواجبات والمحميات وشيأ كبيراً من المندوبات
 والمكرهات والمباحات واجهول لا يكون شد عني من
 الضمين الاولين الا اليسير واستغفر الله من السهو واللينان والقصص
 وقد جعت هنا مع الاختصار ما لم يجمعه كثير من الكتب الكبار ومن
 اراد الاطلاع على ادلتها فليرجع الى كتابنا الكبير المذكور في اولها
 فصار الواجبات الفا وخمسة وخمسة وثلاثين والمكرهات الفا

واربعائة وثمانية واربعين يكون المجموع
 ثلثة الاف الاسبعة عشر نفراً لان

في بعضها اندخلوا وتكرار يسير
 واحمد لله رب العالمين

وصلى الله على محمد
 وآله الطاهرين

اللهم ارحمنا
 واكرمنا
 وابرزنا
 وابرزنا

حزين
 حزين
 حزين



في بعضها اندخلوا وتكرار يسير
 واحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على محمد
 وآله الطاهرين
 اللهم ارحمنا
 واكرمنا
 وابرزنا
 وابرزنا
 حزين
 حزين
 حزين



فراوانه انجمن
المحققان
مانند صفه
یا غایت غایت

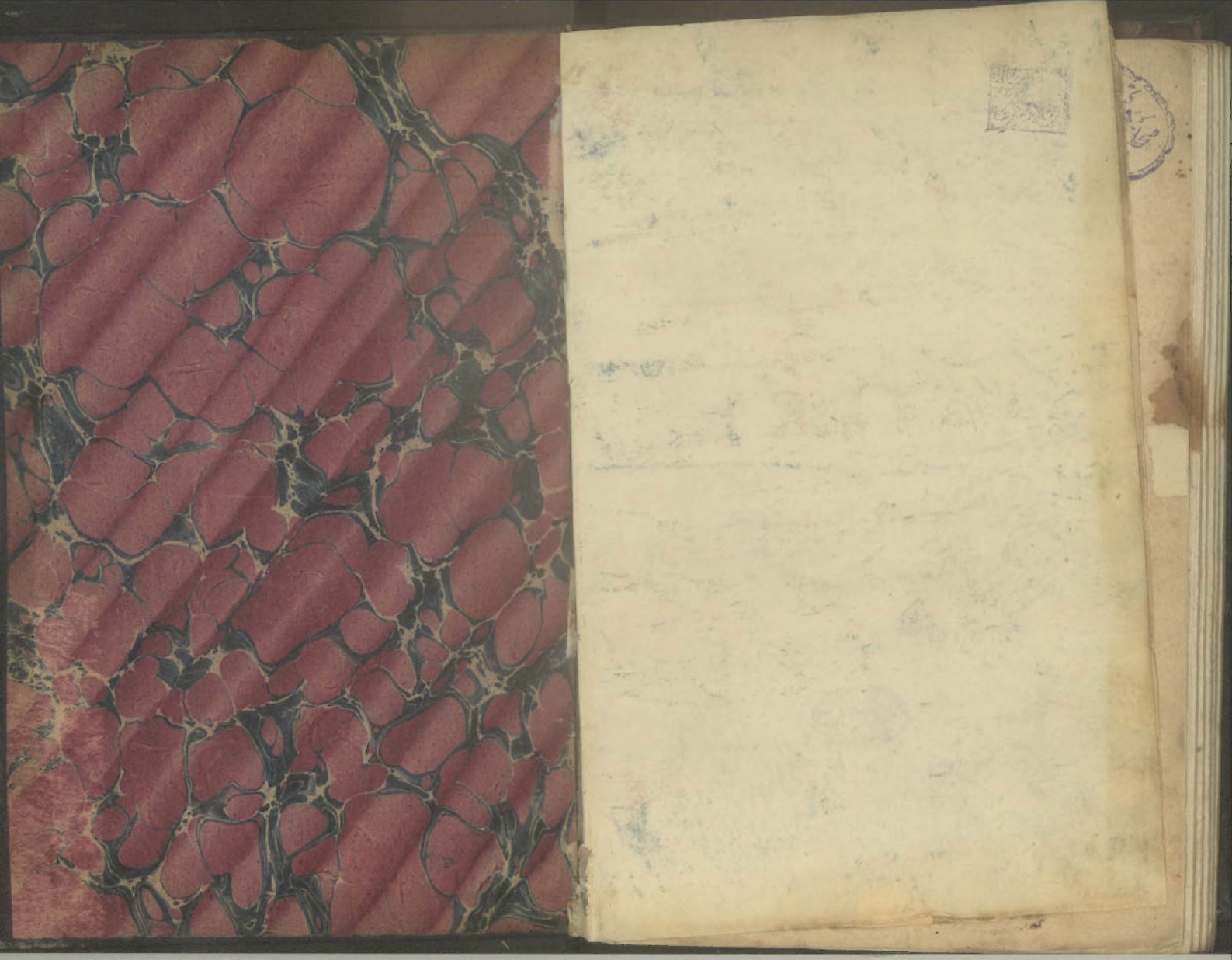
دربستان کامرین
از خاستن تو هم درین
فعلیه مفاعله فعله

۱۰۱
بدرجه و صفا و کمال
ارجمت و ادب
یا اینه علیکم السلام
ان نیندیش

به بار و به نفع
به نام و علم
یک نشانه

مستطابق
فراوانه

باز و به نفع
به نام و علم
یک نشانه



۳۳۳

خطی اهداء